كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ وكالة المدية-

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطلبة :

- غريبي محمد
- لوناس حمزة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

– بغدادي فؤاد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
كحلة عبد الغاني	أستاذ محاضر قسم " ب"	الممتحن الأول
باصور كمال	أستاذ محاضر قسم "أ"	الممتحن الثاني
بغدادي فؤاد	أستاذ مساعد قسم "أ"	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ "**بغدادي فؤاد**" على

قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى النصائح والتوجيهات القيمة والآراء السديدة

التي قدمها باستمرار.

كما نشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على

النصح والإرشاد وإلى المرحوم الدكتور" عمران محمد" رحمه الله.

وإلى رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة الدكتور " لمين علوطي".

ونائبه الدكتور" بوشنافة ميسوم"

ولا ننسى شكر إطارات البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية خاصة السيد

المدير"غالمي مراد "

على توجيهاته ومساعدته طيلة فترة التربص.

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون .

أهدي ثمرة هذا العمل إلى

من جعل الرحمن الجنة تحت أقدامها ، إلى نبع الحنان "أمي" .

إلى قرة عيني كل من أكن له مشاعر التقدير والاحترام "أبي ".

أطال الله عمرهما وحفظهما .

إلى الزوجة الكريمة التي ساندتني طوال مشواري الجامعي

إلى أبنائي:" عبد الرحمان، محمد ياسين"

إلى كل الأهل والأقارب .

إلى شقيقتي حفظها الله

إلى جميع إخوتي

إلى زميلي في هذا العمل " حمزة لوناس"

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

محمد

إهداء

بسم الله و الصلاة والسلام على سيدنا محمد ابدأ كلامي أولا بشكر

أعز ما أملك في الوجود و بدونهم لم أكن في الوجود والدي الكريم رحمة الله عليه" محمد"

إلى أمي قرة عيني التي أتمنى أن يطيل الله في عمرها

وإلى إخوتي وأخواتي السند لي في هذه الحياة

إلى صديق وزميلي محمد غريبي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

حمزة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
اهداء	
اهداء	
فهرس المحتويات	**III –I**
فهرس الجداول والأشكال	**V–IV**
مقدمة:	**أ– و**
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية المقاولاتية	
تمهيد	**01**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**02**
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية	**02**
المطلب الثاني: تعريف البنك التجاري.	**03**
المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك التجارية.	**05**
المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنك التجاري.	**08**
المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية	**08**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية:	**09**
المطلب الثالث: الميزانية والهيكل التنظيمي للبنك التجاري.	**11**
المبحث الثالث: ماهية المقاولاتية	**19**
المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية	**19**
المطلب الثاني: ماهية المقاول	**24**

المطلب الثالث: مقومات الفكر المقاولاتي	**29**
المبحث الرابع: المقاولاتية منشأ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المقاولاتية	**31**
المطلب الثاني: ارتباط المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**34**
المطلب الثالث :هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	**38**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني :أساليب و صيغ تمويل قطاع المقاولاتية	
تمهيد :	**41**
المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية.	**42**
المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية.	**42**
المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية.	**43**
المطلب الثالث: خصائص القروض المصرفية .	**44**
المطلب الرابع: أسباب اللجوء إلى التمويل قصير الأجل.	**45**
المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية	**47**
المطلب الأول: القروض العامة	**48**
المطلب الثاني: القروض الخاصة	**50**
المطلب الثالث :القروض بالالتزام	**52**
المطلب الرابع :قروض تعبئة ديون العملاء	**53**
المبحث الثالث: عموميات حول التمويل	**55**
المطلب الأول: مفهوم التمويل	**55**
المطلب الثاني: وظائف و أنواع التمويل	**57**
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**60**
المطلب الرابع: أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاته	**64**

خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
تمهيد:	**69**
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	**70**
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	**70**
المطلب الثاني: مهام و المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**74**
المطلب الثالث: أهداف و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**77**
المطلب الرابع: هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**79**
المبحث الثاني: ضوابط منح الائتمان و السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية	**87**
المطلب الأول: ضوابط منح الائتمان الداخلية في الوكالة	**87**
المطلب الثاني: السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	**97**
المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**102**
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثمار	**104**
المطلب الأول: أهم خطوات تكوين و دراسة ملف قرض استثمار و قبوله من طرف الوكالة	**104**
المطلب الثاني: نموذج تطبيقي عن تنفيذ عملية قرض استثمار لزبون من وكالة بدر BADR المدية	**108**
خلاصة الفصل	**115**
خاتمة	**116**
قائمة المراجع	**118**
الملاحق	

أولا: الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول (1-1): ميزانية البنك التجاري	**13**
الجدول رقم 1-2: التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي .	**37**
الجدول رقم (3-1): جدول يبين مخطط الخزينة	**92**
الجدول رقم(3-2) توزيع مستويات منح القروض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.	**102**
الجدول رقم(3-3): تكلفة شراء عن المحاسب.	**105**
الجدول رقم(3-4): جدول الاستهلاك القرضي.	**107**
الجدول رقم(3-5): جدول يبين تكلفة الشراء من طرف المقترض.	**109**
الجدول رقم(3-6): جدول يبين الدفعات التي يسددها المستفيد للبنك ابتداءا من السنة الثالثة.	**110**
الجدول رقم (3-7): يبين فاتورة شراء الأدوية البيطرية	**111**
الجدول رقم (3-8): يبين فاتورة شراء عتاد المكتب	**112**
الجدول رقم (3-9): يبين فاتورة نشاط شراء أدوات نشاط البيطرة	**113**
الجدول رقم (3-10): يبين فاتورة التأمين على العتاد والمحل	**114**

ثانيا: الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم(1-1) : الهيكل التنظيمي العامل ألحد البنوك التجارية.	**16**
الشكل (1-2): الصفات الأربع للمقاول العام	**27**
الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة.	**80**
الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال.	**83**
الشكل رقم(3-3): الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للاستغلال 846.	**85**

قائمة الملاحق

العنوان
الملحق رقم01: طلب خطي (تمويل استثمار)
الملحق رقم 02: فاتورة شراء الأدوات المخصصة للبيطرة
الملحق رقم 03:فاتورة شراء أدوات نشاط البيطرة
الملحق رقم 04: فاتورة التأمينات على العتاد والمحل
الملحق رقم 05: فاتورة عتاد المكتب
الملحق رقم 06: دراسة مالية
الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج المؤقت
الملحق رقم 08:جدول الاهتلاكات
الملحق رقم 09: التقويم السنوي

مقدمة

مقدمة:

بعد التطور السريع الذي شهده العالم اليوم في مجال الانتاج والتكنولوجيا والتسويق وغيرها أصبحت المشاريع والمؤسسات الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتوسيع نشاطها وبما أنه لا يمكن لها المؤسسات تمويل كل عملياتها أي مواردها المالية الخاصة. ظهرت الحاجة الى البنوك التجارية لتمويلها وتعتبر القروض القصيرة الأجل الجزء الأكبر من محفظة القروض البنكية نظرا لطبيعة الودائع التي يمكن لمودعيها السحب منها في أي وقت .

وكما شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها .

كما نجد تعدد مجالات تدخل البنك في علاقته مع عملائه في تقديم الائتمان ويتمثل في هذا الائتمان في تمكين العميل من الحصول على الطلب الذي ينشده بأن يمكنه البنك من الوفاء بالتزاماته لدى الغير والحصول على أجل أو ثقة من دائنيه بواسطة البنك .

فخطاب الضمان البنكي يصدره البنك للعميل بناءا على طلبه لدفعه مبلغا معينا إلى جهة مستفيدة من العميل وتستوفي هذه الجهة حقها من المتعهد إذا قصر العميل في السداد ويعد حطاب الضمان الذي يصدره البنك للمستفيد ضمانا جديدا إلى جانب الضمانات التي تقدمها البنوك لعملائها والتي يراد لها توثيق لما للبنوك من ثقة ومكانة مالية لدى الناس ولهذا يعد الموضوع من النوازل المعاصرة في عمليات البنوك .

التساؤل الرئيسي :

من خلال ما تقدم ذكره نطرح التساؤل التالي :

كيف يتم تمويل قطاع المقاولاتية عن طريق البنوك التجارية ؟

الأسئلة الفرعية :

1. ما هي الآليات المستعملة من طرف البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية ؟

2. كيف تساهم البنوك التجارية في تفعيل قطاع المقاولاتية في كل مراحلها ؟

3. ما هي علاقة البنوك التجارية بقطاع المقاولاتية؟

4. كيف يتم تمويل قطاع المقاولاتية عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات :

- بعد أن تم التطرق إلى مشكلة البحث فإننا نقوم بطرح الفرضيات التالية :

إن إضفاء مرونة أكثر في شروط التمويل المصرفي يؤدي بالنهوض بقطاع المقاولاتية؟

1. تستخدم البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولاتية انواع مختلفة من القروض .

2. هنالك عدة مصادر لتمويل المقاولاتية وذلك حسب نشاطها، ويعتبر التمويل البنكي أحد أهم هذه المصادر.

3. تساهم البنوك التجارية بدرجة كبيرة من الفعالية في قطاع المقاولاتية أثناء مراحل الاستغلال و النشاط و التوظيف.

4. يسهل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية ،حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك .

أهداف الدراسة :

1. ابراز مختلف انواع التمويلات الممنوحة من طرف البنوك التجارية حتى يتسنى للمؤسسات الاقتصادية اختبار ما يتوافق مع حاجياتها و امكانياتها .

2. التعرف على المقاولاتية و مهامها:

3. - تقديم أهم الأساليب الحديثة الموجهة لتمويل قطاع المقاولاتية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا كونها أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية، والدور الذي يلعبه قطاع المقاولاتية في تحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل، ونجد أن البنوك التجارية و التمويل البنكي هو أحد المواضيع والمصادر المهمّة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي عرفها القطاع في الجزائر، والاهتمام الكبير الذي يحظى به وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى العوامل التالية:

1. إن الموضوع في صلب الاختصاص المدروس في الماستر (مالية و بنوك).
2. رغبتنا في إلقاء الضوء على المقاولاتية وأهميتها في المجال الاقتصادي.
3. الاستخدام المتزايد للقروض المصرفية مقارنة بباقي التمويلات المتاحه.
4. تعددت وظائف البنوك كونها سابقا كانت تعتمد على عملية القرض ومع تطور العملية البنكية أدرجت .
5. الوقوف على مدى مساهمة البنوك في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات.
6. قلة الدراسات ومحدوديتها نسبيا في الموضوع.

منهج الدراسة :

✓ لقد اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث قمنا بجمع المعلومات المرتبطة بالتمويل البنكي للمقاولاتية وذكر خصائصها، أهميتها، واستخدمنا المنهج التحليلي في تحليل الأشكال والجداول. وتم استعمال المنهج التاريخي في متابعتنا لمراحل نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ استخدمنا منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي وذلك انطلاقا من جمع المعلومات من وكالة بدر بالمدية وآليات عمله ودوره في تمويل المقاولاتية بصفتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،أي ربط الجانب النظري بالتطبيقي.

هيكل الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و تغطية الموضوع من أجل الوصول الى النتائج و التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات تم تقسيم البحث الى مقدمة و ثلاثةفصول (فصلان نظريان و فصل تطبيقي)ثم خاتمة .

الفصل الأول تضمن عموميات حول البنوك التجارية و المقاولاتية ، تناولنا فيه أربعة مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول و المبحث الثاني الى ماهية البنوك التجارية ، أنواع ووظائف البنوك التجارية ، أما المبحث الثالث يوضح مفاهيم و أقسام المقاولاتية و مقومات الفكر المقاولاتي ، أما بخصوص المبحث الرابع فقد تطرقنا الى أن المقاولاتية منشأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعتبار الدور الإجابي الذي لعبه المقاول في الحياة الاقتصادية من خلال ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية خاصة في ضل إرتباط المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هياكل الدعم المرافقة لها.

الفصل الثاني تم التطرق إلى أساليب و صيغ تمويل قطاع المقاولاتية من خلال ثلاثة مباحث تضمنت ماهية القروض المصرفية و انواع القروض البنكية بالنسبة للمبحث الأول و الثاني على التوالي ، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق الى مفهوم التمويل بصفة عامة و مختلف أنواعه ووظائفه .

بالنسبة للفصل الثالث (الدراسة التطبيقية (تناولنا فيه ثلاث مباحث رئيسية شملت الدراسة في المبحث الأول البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال تقديم البنك و التعرف على مهامه و مختلف خدماته و الهياكل التابعة له، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى ضوابط منح الإتمان و السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية ، كما تطرقنا في المبحث الثالث لدراسة تطبيقية لقرض إستثمار من خلال جمع المعلومات و تقديم البيانات من وكالة بدر بالمدية.

الدراسات السابقة :

1. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في علوم التسير بعنوان " نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، الجودي محمد علي جامعة محمد خيضر – بسكرة 2015– لقد توصل من خلال دراسته إلى:

- أن المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول الإبداع والمخاطرة .وجد أن خلال إحصائيات قد تم التطرق إليها إلى أن تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية تسجيلها لأرقام هامة في تدعيم المعطيات النشاط الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات، مناصب شغل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

- إن منهجية التعليم المقاولاتي ترتكز في محتواها على إستراتيجيات التعليم الإبداعية المختلفة كدراسة الحالة، التعليم بالتجربة التعليم التعاوني .

- يعتبر تحديد محتوى برامج التعليم المقاولاتي محل اختلاف وجهات نظر الباحثين، حيث أن لكل وجهة نظر في تحديد ما يجب تدريسه للطلبة لتعزيز سلوكهم المقاولاتي في حين تبقى المهارات الشاملة (التقنية، الإدارية، الشخصية) عنصرا مشتركا في محتويات برامج التعليم المقاولاتي .

- إن الدراسة كشفت عن عدم وجود اختلافات وفروقات لروح المقاولاتية لدى الطلبة يمكن أن تعزى للخصائص الشخصية كالجنس والعمر والمستوى والنظام التعليمي ...

2. دراسة أطروحة الدكتوراء تحت عنوان دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية في الجزائر على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة- دراسة حالة ولاية المدية للفترة 2008-2018، جامعة المدية 2020-2021 ولقد توصل من خلال دراسته إلى :

- تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي لعبته البنوك في تحفيز المقاولاتية بالجزائر على ضوء التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم (ANSEJ , CNAC , ANGEM) .

- إن نجاح التجربة المقاولاتية تتوقف على مدى توفير مجموعة من العوامل المرتبطة بتشجيع المقاولاتية لدى صاحب المشروع.

- تمكنت أجهزة الدعم من توفير المرافقة والمتابعة للشباب حملي المشاريع وتوفير الدعم المالي والجبائي بغيت تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

أما دراستنا نحن المقدمة بإذن الله بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المقاولاتية.

فسوف نقوم بالتعرف على البنوك التجارية وعلى قطاع المقاولاتية ونحاول أن نبين ما هو الدور الذي تقوم به البنوك في تمويل هذا القطاع من خلال تقديمها لمجموعة من القروض مقابل الحصول على فوائد. وتقديم ضمانات من قبل المؤسسات المقاولاتية . كما تم استحداث بدائل تمويل جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعدها على التطور والرقي وتحقيق أهدافها.

أي يستطيع القول أننا من خلال دراستنا هذه سوف نقوم بالجمع بين هاتين الدراستين ولنتوصل إلى الإجابة على إشكاليتنا .

وسائل جمع البيانات :

تم استخدام جمع المعلومات لإنجاز هذا البحث عن طريق الكتب والمراجع وبعض المذكرات التي تحتوي بعض العناصر التي تخدم موضوع بحثنا.

اعتمادنا كذلك على الانترنت وعلى بعض المنتديات الجامعية .

وكما قمنا بإجراء مقابلة مع مدير البنك محل الدراسة الميدانية من أجل معرفة أنواع الضمانات البنكية المتعامل بها على أرض الواقع .

مجتمع الدراسة :

تم تحديد الدراسة من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية لقد تم اختيار هذا البنك لإجراء الدراسة نظرا لأنه بنك يتمتع بسمعة جيدة ومركز مالي جيدا ومكانة كبيرة بين البنوك التجارية الأخرى ولأنه يسعى دائما لمواكبة التطورات الاقتصادية ويقدم الجديد لعملائه.

فترة الدراسة: لقد تم تحديد فترة الدراسة من 2021-2022 وذلك من طرف الوكالة محل الدراسة الميدانية نظرا لأن هذه الفترة قامت الوكالة باستقبال عدد كبير من طالبي قروض الاستثمار، ولقد قامت الوكالة بدراستها .

الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية المقاولاتية

تمهيد

لقد كان لنشأة البنوك وتطورها أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات، وهذه الأهمية لم تكتسب من فراغ وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها حيث أصبحت البنوك أهم قناة لتمويل التنمية والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إليها كل دول العالم خاصة المتخلفة منها. والبنوك التجارية باعتبارها أحد أنواع البنوك، لها دور أساسي في توفير متطلبات التنمية والمساهمة في إقراض الأموال اللازمة لمختلف النشاطات والمشاريع الاستثمارية، لذلك يعتبر البنك التجاري وسيط بين المقرضين أي المدخرين والمقترضين أي المستثمرين.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنك التجاري.

المبحث الثالث: ماهية المقاولاتية

المبحث الرابع: المقولاتية منشأ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تختلف البنوك من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي والاقتصادي، ومدى تطور التعاملات والأنشطة الاقتصادية فيه، وما لها من أهمية في الاقتصاد والتجارة والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

لقد تطورت البنوك تاريخيا وقد كان هذا التطور مقرونا بتأثير كل من التجار والمرابين والصاغة، إذ مارس التجار إتمام عمليات البيع بكمبيالات مقبولة يمكن خصمها لدى الصاغة مقابل التنازل عن جزء من قيمتها ونتيجة للتوسع في هذه الآلية ظهر ما يدعى ببيوت المال والتي تقوم بتقييم هذه الأوراق التجارية وخصمها، أما المرابين فقد ظهر نشاطهم نظرا لحاجة الناس للاقتراض والتعامل بالدين من خلال أموالهم الخاصة مقابل فائدة معينة، ولكن مع مرور الوقت تم التعامل بالإقراض من خلال الإقراض من وحدات الفائض وتحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدتين، ومن جهة أخرى فقد كان استغلال مخزون الذهب الذي بحوزة الصاغة للقيام بممارسة بعض وظائف البنوك من تلقي الودائع والإقراض وخصم الكمبيالات مما أدى إلى تحولهم إلى صيارفة.

ويعود أصل البنوك التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا عندما بدأت تزدهر التجارة في فينيا وجنوة وفلورنسا، حيث أنشأت بعض البنوك (فينيا 1157 ،برشلو 1401 ،جنوة1407 ،أمستردام 1609،هامبورغ 1619)، واقتصر العمل الرئيسي لهذه البنوك خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة، واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول، ونقل رؤوس الأموال من مكان إلى آخر، الصاغة إلى تحصيل الإيرادات وفق رغبات ومصلحة العملاء،[1] ولم يتم التعامل بالإقراض، لفائدة إلا في نطاق محدود جدا، حيث اقتصر التعامل بالأسواق الخاصة. أو الأموال التي يعهد بها أصحابها إليهم بقصد الاستثمار.[2]

ومجمل القول أن الظهور الحقيقي، بالمفهوم الحديث – للبنوك كان على يد الصاغة والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في تداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات، وثم أخذ هؤلاء الصاغة والصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين وكما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1 ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013،ص153.
[2] المرجع نفسه، ص ص 162-163.

يتقاضونها بعد الحظوا أنهم ال يتم سحب الودائع كليا وترتب على ذلك أن بدأت الصور المبدئية العمال البنوك تتبلور وتتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه.[1]

المطلب الثاني: تعريف البنك التجاري.

إن كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية و أمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الايطالية " banco " و التي تعني مصطبة، و يقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطورا لمعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.

يمكن تلخيص عمل البنك في أنه يقبل الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها و يعيد تقديمها لآخرين يحتاجون لتمويل مختلف استخداماتهم، و عليه فالبنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية و النقود عن حاجة الجمهور، منشآت الأعمال و الدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس و تقنيات معينة.

و من ثم فالبنك التجاري يتلخص في جمع الادخارات من مختلف المتعاملين الاقتصاديين و التي تشكل المورد الأساسي للمؤسسة البنكية، ثم توجيه هذه الموارد نحو استخدامات شتة، خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض و الاستثمار و أداء الخدمات المصرفية الأخرى.[2]

و يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها تلك المنشآت التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح و ذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي و يرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد و المنشآت و الهيئات على هيئة ودائع و استثمار لهذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن أن تعدد بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة و منها على سبيل المثال قيام البنك بتحصيل الشكات لحساب العملاء أو القيام بعمليات خصم و تحصيل الأوراق التجارية و شراء و بيع الأوراق المالية و فتح الاعتمادات المستندية و منح خطابات الضمان و تأسيسا على ما تقدم يمكن أن نضع تعريفا للبنك

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية–دراسة مقارنة– دار الثقافة للنشر، عمان، 2013 ،ص27.

[2] أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 6-7.

استنادا إلى وظائفه الرئيسية فإننا نستطيع أن نقول أن البنك هو المنشاة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها.

كما يمكن تعريف البنك (الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار و بين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم).

كما انه يمكن تعريف البنك بأنه (مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها).[1]

كما يمكن إعطاء تعريف آخر و يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض) اذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم، و تعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر، و التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن الأفراد في الماضي كانوا يودعون أموالهم لدى الصاغة، لقاء حصول الصاغة على هذه الأموال كانوا يصدرون شهادات إيداع لإثبات حقوق المودعين، و كانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بالأموال المودعة لديهم و المحافظة عليها .[2]

يوجد للبنك التجاري عدة تعاريف مختصرة نذكر منها:

التعريف الأول: مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.[3]

التعريف الثاني: إنها المشروعات الرأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع.[4]

التعريف الثالث: يعرف البنك التجاري على أنه مؤسسة تتعامل في الدين والائتمان، من خلال الحصول على ديون من الغير، تمثل التزامات عليه التظاهر في جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري، ويفتح مقابلها وعودا

[1] حسين جميل البديري،" البنوك مدخل محاسبي و إداري"، الوزارة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2003، ص 16.

[2] ضياء مجيد،"الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، جامعة تيزي وزو الجزائر، الطبعة 2000، ص 273 .

[3] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص154.

[4] مصطفى رشيد شيخة، النقود والمصارف والائتمان، ط1 ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ،ص ص89-90.

بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير في شكل ائتمان واقراض للغير تمثل حقوق له تدخل في جانب الأصول للميزانية .[1]

المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك التجارية.

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية.

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير:

من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك...إلخ.

سنقوم بالتركيز في هذا البحث على الخصائص التي نراها أكثر دقة وشمولية.

1. تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه:

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة التي يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي، والتي يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك، بل يمكن أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ، والتحقق من مدى تقيد كل بنك تجاري بالقوانين والقواعد المالية التي تصدرها السلطات النقدية.

2. تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، وتعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة التي يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على تمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى

[1] صوشي وليد، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2015 ،ص13.

مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما. وهذا غير واقعي ألنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.[1]

3. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إجرائية وغير نهائية، والثانية إجرائية نهائية بقوة التشريع وتتمثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

4. تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي:

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف وإصدار مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية، ولهذا نجد أن البنوك التجارية تسعى من خلال تمويل العمليات الاقتصادية إلى الربح، في حين أن البنك المركزي عندما يفتح حسابات للبنوك لديه يسعى لتسهيل العمليات الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية أهداف هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأهداف تكتسب أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض. وتتمثل هذه الأهداف في:

1. **الربحية:** يسعى البنك التجاري كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية، والنفقات الكلية للبنك وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها نظير خدماته المختلفة.

[1] قادري محمد نجيب، وسائل الدفع الإلكترونية للبنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015 ،ص ص 6-7 .

[2] قادري محمد نجيب مرجع سابق، ص ص 7-8.

لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق الربحية البد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[1]

2. **تحقيق الألمان:** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني صغر حافة الألمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك الذي يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان إفلاس البنك.

3. توفير السيولة: بحيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بالودائع التي تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، واذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك (إفلاس).[2]

[1] صوشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] بلال تيطراوي، آليات المتبعة من طرف البنوك للوقاية من مخاطر القروض الممنوحة في ظل وسائل الدفع الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012 ،ص20.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنك التجاري.

لقد تطور نشاط البنوك وتنوعت تخصصاتها، نظرا لتنوع حاجيات المتعاملين الاقتصاديين وتطورها، حيث يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من البنوك تختلف في أنواعها ووظائفها هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع أساسية هي: [1]

1. **البنوك ذات الفروع:** تعرف بالبنوك العامة وهي منظمات تأخذ شكل المساهمة وتقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد ويتم بأسلوب اللامركزية، حيث يتدبر كل فرع شؤونه الخاصة وال يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة والجوهرية، والتي تنص عليها في لائحة البنك.
2. **البنوك المحلية:** يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مدينة، أو محافظة، أو والية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة.
3. **البنوك الفردية (الخاصة):** وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز عن باقي أنواع البنوك، بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر.
4. **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، حيث أصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب اوروبا.
5. **بنوك السلاسل:** وهي بنوك تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع، تكون منفصلة عن بعضها البعض إداريا، ويشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى السياسات العامة لها.

[1] قادري محمد نجيب، مرجع سابق، ص ص 05-06.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تعددت وظائف البنوك التجارية وفقا لمتطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن بحيث تتنافس البنوك فيما بينها من أجل تحقيق الربح وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وخلق مركز استراتيجي هام وكذا تحقيق رضا الزبون وعموما نقدم وظائف منها:

1. **قبول الودائع بشتى أنواعها:** تعتبر الوظيفة أعاله من أقدم الوظائف وأهمها إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع.[1]

2. **العمليات على السندات:** تتلخص هذه العمليات بالدور الذي يقوم به البنك التجاري باسم زبائنه وعملائه في الأسواق المالية، وذلك بتدخله في هذا السوق كمشتري وكبائع للأسهم والسندات، كما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب لصالح عملائه في سندات الخزينة، وبمهمة إعطائهم النصائح لاستعمال أموالهم في العمليات المالية.[2]

3. **عمليات على القروض:** تعتبر عمليات القروض من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية وتتخذ القروض القصيرة الأجل عدة أشكال.

4. **القروض النقدية:** وتشمل التسبيقات من الخزينة وهي قروض للمدى قصيرة لسد الفارق بين النفقات والمداخيل الشهرية وكما يتعلق الأمر بالكشوف البنكية (حساب الجاري سالب) الذي يمنحه البنك للمؤسسات التجارية.[3]

5. **الخصم:** يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف زبائنه التجار والصناع، وبإمكانه أن يعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.

6. **القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية:** يتعلق الأمر هنا بالقروض التي يعطيها البنك التجاري، مقابل استلامه من المقترض عددا معينا من السندات العامة أو من الحوالات والسندات.

---

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص155.

[2] خبابة عبد الله، مداخلة ضمن ملتقى حول إشكالية الأخذ بنصائح البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص02.

[3] شيخ فتيحة، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016 ،ص12-13.

7. **القرض بالتوقيع:** الذي يقوم البنك التجاري بمنح القرض، ولكن يفرض توقيعه أي يعطي ضمانه لصالح المقترض مقابل عمولة يدفعها هذا الأخير.

8. **الاعتماد المستندي:** يقدم الاعتماد المستندي للمستورد ليتمكن من شراء سلع من مصدر أجنبي، حيث يرسل هذا الأخير إلى البنك مستندات السلع المشتراة التي تصبح ضمانة لدى البنك، ومقابل ذلك يسدد البنك المدفوعات الضرورية للمصدر.[1]

9. **تقديم الخدمات الإلكترونية من خلال (Banking line On):** حيث يتيح البنك لعملائه دارة حساباتهم باستخدام الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت إضافة إلى القدرة على تنظيم وإجراء تحويلات مالية بغض النظر عن مكان العميل إتمام عمليات الدفع والتسديد وتزويدهم بكشوفات حسابية تبين أوضاعهم المالية وقيمة مدفوعتان أو مستحقاتهم أو وغير ذلك من الخدمات.

10. **تقديم التسهيلات الائتمانية والاستشارات للعملاء:** إضافة إلى قيامها بالتوسط في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية وحفظها وإتاحة الفرص للعملاء من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية.[2]

- أما بخصوص وظائف المصرف التجاري الحديثة.

وانطلاقا مما سبق فإن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله ومن محاولته إلى رفع هذا الرقم أدى به إلى إتباع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه ومن أبرزها:

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.
- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه. التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدة للجمهور.
- تحويل نفقات السفر والسياحة: شيكات المسافرين والاعتماد الشخصية.
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين.
- تمويل الإسكان الشخصي.

[1] خبابة عبدالله، مرجع سابق، ص03.

[2] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص160.

- ادخار المناسبات.
- خدمات الكمبيوتر.[1]

وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي تم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق نفسه وعن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بطرق الائتمان وال يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف زاولت هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانهيار الاتحاد السوفيتي.

وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.[2]

المطلب الثالث: الميزانية والهيكل التنظيمي للبنك التجاري.

نظرا للدور الكبير الذي تقوم به البنوك التجارية في التأثير على النشاط الاقتصادي والنظام المالي، فإن عامل الثقة والوعي المصرفي يعد من أهم العوامل التي تؤثر على نشاطها المصرفي حيث تعد الميزانية العمومية من أهم القوائم المالية التي من شأنها توضيح المركز المالي للبنك التجاري وكذا التطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي هو في النهاية يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف البنك.

أولا: ميزانية البنك التجاري.

تتضمن ميزانية البنك مقارنة لما يشكلها البنك من أصول والمبالغ التي يكون مدين بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك و المكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له، وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة، وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع.[3]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3 ،دار وائل للنشر، عمان، 2006 ،ص17.
[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، محلية ودولية، دار وائل للنشر، عمان، ط1 ،2006 ،ص ص40-41.
[3] وليد صوشي، مرجع سابق، ص18-19.

وتتكون الميزانية من جانبين:

الأصول (assets) =الالتزامات (Liabilities) +حقوق الملكية (Equity).

الفرع الأول: الأصول (ASSETS).

1. نقدية في الصندوق والأرصدة لدى البنوك حيث تتمثل بالنقد الجاهز في خزينة البنك ورصيد البنك لدى البنك المركزي لحساب الاحتياطي الإجباري وودائع البنك لدى البنوك الأخرى.
2. موجودات مالية وتمثل المحفظة للأوراق المالية من سندات سواء كانت على شكل أذونات خزينة أو سندات مصدرة من قبل الحكومة أو الحكومات الأخرى أو من خلال مؤسسات غير حكومية (محلية أو خارجية).
3. كمبيالات مخصومة وهي الأوراق التجارية التي يتم خصمها لدى البنك.
4. القروض والسلف وتشمل المستحقات على الجهات الأخرى تجاه البنك.[1]
5. الأصول الثابتة وتظم الممتلكات البنكية وأصوله الثابتة بعد خصم لامتلاك.
6. الأصول الأخرى وتشمل القيود تحت التسوية الإيرادات المستحقة والمصروفات المدفوعة مقدما، ومصروفات التأسيس، التأمين والممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه و غيرها من الحسابات المدينة التي تدرج في أي مجموعة من المجموعات السابقة .[2]

ويبن الشكل نموذجا لميزانية بنك تجاري موضحا أهم بنودها متسلسلة من الأكثر سيولة إلى أقلها في كل جانب.[3]

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص162.
[2] صوشي وليد، مرجع سابق، ص ص19-20.
[3] طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص161.

الجدول (1-1): ميزانية البنك التجاري

المبلغ	الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية
XX	نقدية في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	XX	ودائع تحت الطلب
XX	موجودات مالية	XX	ودائع التوفير
XX	كمبيالات مخصومة	XX	ودائع أجل
XX	حسابات مدينة	XX	تأمينات نقدية
XX	قروض وسلف	XX	قروض من بنوك أخرى
XX	أصول ثابتة (طويلة الأجل)	XX	قروض من البنك المركزي
XX	أصول أخرى	XX	مطلوبات أخرى
			حقوق ملكية
		XX	رأس المال المدفوع
		XX	الاحتياطي القانوني
		XX	الاحتياطات الأخرى
		XX	والأرباح المدورة

المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1 ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013 ، ص 161.

الفرع الثاني: الالتزامات وحقوق الملكية:

- الحسابات الجارية وودائع الطلب وتشمل أهم المصادر المستخدمة للتمويل من قبل البنك التجاري إذ تتناسب أهميتها النسبية طرديا مع حجم السيولة الواجب مراعاتها من قبل البنك.
- التوفير ودائع (saving deposits).
- ودائع لاجل (Time deposits).
- ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة وتظم المستحقات على البنك على شكل حسابات ودائع تعود ملكيتها للبنوك الأخرى.
- تأمينات نقدية والتي يتم اقتطاعها أو تقييدها عند التعامل بالاعتمادات المستندية وإصدار الكافلات بشتى أنواعها.
- القروض من البنوك الأخرى.
- القروض من البنك المركزي.
- مطلوبات أخرى ويضم عناصر وأرصدة دائنة مختلفة مثل صافي الأرباح المعدة للتوزيع وأية مستحقات أخرى.
- الاحتياطي القانوني (الالزامي) وهو ما يتم اقتطاعه بموجب متطلبات القانون المصرفي السائد في الدولة.

الاحتياطات الأخرى والأرباح المدورة حيث يتكون هذا النوع من الاحتياطات من الاحتياطي الاختياري والذي يتم اقتطاعه من قبل البنك كنسبة من صافي الأرباح بحيث تتلاءم مع وجوب الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة مخاطر السيولة. إضافة إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات أخرى تتمثل في مخصص الضريبة، مخصص مخاطر السرقة أو الحريق، ومخصص توزيعات الأرباح على المساهمين .[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري.

إن التنظيم السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الأداء المتميز والرقابة الفعالة والتخطيط السليم والتنفيذ الدقيق، يلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري والنظام الفني، ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ويخصص لكل منها قسم أو إدارة أو قطاع كالائتمان والعمليات المصرفية المحلية والخارجية والمالية

[1] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص 161.

والتسويق والخزينة.... وغيرها، وكلما قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد.

ومن ألمهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى خدمات فرعية بحيث تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات، وعلى سبيل المثال يتم تجزئة التداول، وأخرى بالتسويق، وثالثة بالعمليات، ورابعة بالصرف على مراكز العملاء بسرعة ... وهكذا.

وبعد تحديد القطاعات والوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات والواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام والوحدات، مع تفويض قدر من السلطة يتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم، ومع توضيح الاختصاصات والواجبات يتم بيان خطوط انسياب السلطة من المستويات الدنيا إلى العليا، حتى تسهل عملية الاتصال والرقابة، بالإضافة إلى محاسبة المسؤولية accounting Responsibility.

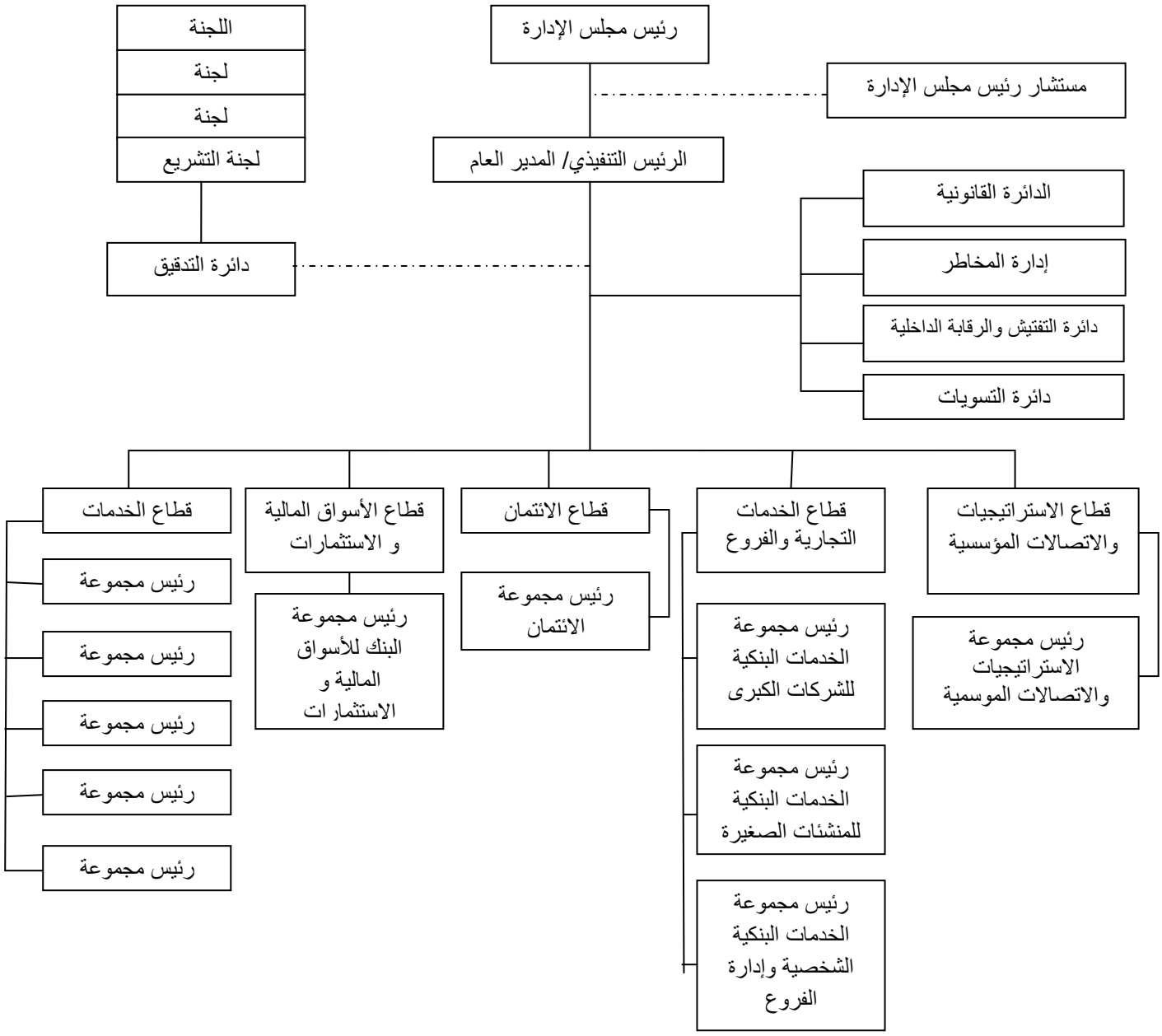
أما بالنسبة للهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك التجاري فيوضح الشكل في الصفحة التالية نموذجا له.

ومما يجدر ذكره أن التنظيم الإداري يختلف من بنك لآخر، ومن فرع إلى آخر، تبعا الاختلاف الحجم ونوع النشاط، وعدد العاملين، وطريقة العمل من حيث كونها يدوية أو آلية، وان ما تم شرحه ومن هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري ثابت وموحد تطبقه كافة البنوك، وبنائه سابقا يعتبر على سبيل المثال فقط. ولكن مهما اختلفت هذه النظم فإنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف البنك وأغراضه.[1]

[1] محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود و المصارف، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص 157.

مثال على الهيكل التنظيمي للبنك التجاري:

الشكل رقم(1-1) : الهيكل التنظيمي العامل ألحد البنوك التجارية.



المصدر: محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود و المصارف، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص 157.

ثالثا: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية.

الفرع الأول: المصادر الذاتية.

1. حقوق الشركاء.
1. رأس المال.
2. الأحتياطات.
3. المخصصات.
4. الأرباح المدورة.

ولا يمثل رأس المال أهمية لموارد البنك غير أنه مصدرا لثقة المودعين وتدعيم مركز البنك في علاقته مع المراسلين بالخارج، وعادة تضع القوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع.[1]

الاحتياطات والأرباح الغير موزعة والمخصصات تمثل موردا يرتبط بناتج نشاط المؤسسة، حيث تعتبر الاحتياطات مبالغ تقطعها البنوك من صافي الربح للتوزيع، ويطلق على النوع الأول الاحتياطي القانوني، أما الأنواع الأخرى من الاحتياطي فهي غير اتفاقية يقررها النظام الأساسي للبنك، والهدف منها هو دعم مراكزها المالية وتقويتها، في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمخصصات فالبنوك التجارية تستخدمها في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقة في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.[2]

الفرع الثاني: الموارد الخارجية (غير ذاتية).

وتمثل التزامات البنك للغير، وهي ودائع العملاء على مختلف أشكالهم القانونية وبنظرة سريعة لميزانية البنك في جانب المطلوبات تؤكد أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك.

[1] محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص 161.
[2] صوشي وليد، مرجع سابق، ص23.

1. ودائع العملاء بأنواعها: تتكون من إيداعات الأفراد والهيئات والشركات والمؤسسات وتظهر عادة في بند الودائع، وهذه تمثل أكبر وأهم مصدر من مصادر تمويل البنك التجاري.

2. إيداعات البنوك الأخرى: تظهر تحت بند المستحق للبنوك أو اقتراض من البنوك وهو يمثل أحد المصادر الهامة التي تعتمد عليها في تسيير عملياتها وتتمثل على حسابات جارية في الداخل والخارج، وتنشأ الحسابات الجارية عادة لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية في حين تشمل الآجلة منها (الودائع) قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك.

3. القروض: تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض ألسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة ألي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الاقتراض من البنك المركزي، أما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السندات. [1]

[1] محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سابق، ص 162.

المبحث الثالث: ماهية المقاولاتية

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا أصبحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها .

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل .

الفرع الأول: المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي :

تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول. انطلاقا من وظائفه الاقتصادية. مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي .[1]

حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchereten وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق ضمان تزويد الجيش بالطعام إضافة إلى غيرها من المهام .

تم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن العاشر ليعني " :الشخص الذي يباشر في عمل ما " أو بكل بساطة هو " شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال ".

[1] الجودي محمد علي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015، ص ص 3- 4 .

وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من CantillonR. سنة 1755 و J.B.Say سنة 1803 واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل .

فالمقاول حسب Cantillon و Say هو شخص يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم يقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد (او ينتج) بسعر غير أكيد. ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه .

الفرع الثاني: المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتباره وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية.[1]

1. **الخصائص النفسية:** حاولت إيجاد خاصية رئيسة، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول. فنجد أعمال D .MCCLLELAND في بداية الستينات الذي من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز. بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف. فحسب المقاول هو الشخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه .
2. **الخصائص الشخصية:** اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن..... الخ

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 8 .

تعرض هذا الاتجاه الاقتصادي إلى انتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانيات كونه غير قادر على تقديم شرح شامل الظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد باعتماد فقد على بعض الصفات النفسية أو الشخصية .

ج. المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي [1]

في هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانيات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين لقد اهتم الباحثون بهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة و المحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية أو وظيفة اقتصادية العملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى تتمكن من فهمها بشكل أفضل.

1. تعريف المقاولاتية:[2]

إذ تعرف على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها .

إذا أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول "Marcel Mauss" 1824-1923 ويعرف "Berauger"وآخرون المقاولية (Eritrepreneuriat) المشتقة من (Entrepuerieurslip) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة فالمقاولية يمكن تعريفها بطرقتين .

1. **على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو شكل أشمل إنشاء نشاط .

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص ص 9-10.

[2] توفيق خذري، عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكل البطالة لخريجي الجامعة مداخلة، المركز الجامعي خنشلة .

2. **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي .أما "Alain Fayol " فقد حددها على انها " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثورات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها الأفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

أما بالنسبة للإتلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينيات إذا نجد أن البروفيسور "Homard steveryon" بجامعة Harvard يوضح بأن " المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".

إذن المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثورة ومن خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية من خلال فقط التوافق والاختلاف التالية :

- **نقاط الاتفاق :**

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية .
- كلاهما له نسبة مخاطرة .
- منشئوهما يتوقعون ربح من وراء إنشائهما .
- قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع في ظل عدم تطويرها.

- **نقاط الاختلاف :**

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالتجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق .
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها . مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

▪ تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، وهذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

- **أقسام المقاولاتية:** [1]

أولا: تنقسم المقاولاتية إلى :

1. **المقاولات الفردية:** تعتبر المقاولاتية الفردية أو المشروعات الفردية L'entrepriseindividuelle من المقاولات الأكثر تعددا وشيوعا نظرا لبساطة تسيرها ورأس مالها الضعيف وكما أنها تلقى تشجيعا من الدولة والمؤسسات الداعمة لتأهيل المقاولة وكذا بعض الجمعيات التي تشجع على المشروعات الصغيرة ذات المردودية المحدودة، وهذا القسم من المقاولات مملكها فرد طبيعي أو ذاتي واحد وحيد تندمج ذمته بذمتها وهي أكثر المقاولات انتشارا وأقلها مردودية وتنظيما .
2. **المقاولات الجماعية:** المقاولات الجماعية أو المشروعات الجماعية Lentreprise collective هي ملكية جماعية على الشياع أو الشيوع أو دون شياع، وهي لا تختلف عن المقاولات أو المشروعات الفردية من حيث حجمها الاقتصادي الذي يكون أقوى من حيث نشاطها أيضا الذي يكون أوسع .

ج: المقاولات التي تأخذ شكل طابع شركة L'entreprise Societaire : وهي مقاولات التي تأخذ شكل شركة مدنية أو شكلا من أشكال الشركات التجارية كشركة المساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية المحدودة أو شركة تضامن أو شركة توصية البسيطة أما شركة المحاصة فهي نوع من المقاولات الفردية أو الجماعية على الشياع لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية ويمكن القول بصيغة أخرى إن الشركة تمتلك المقاولة وليس العكس شريطة أن يتم قيد الشركة في السجل التجاري .

[1] الفرق بين المقاولة والشركة، تم النشر في :

www.the doctor fox. Html 26/04/2012

ثانيا: من حيث حجمها: تنقسم المقاولات من حيث الحجم إلى :

1. **المقاولات الصغرى Petite entreprise** :

إن المقاولات الصغرى تعتبر من المقاولات الأكثر نشاطا وانتشارا إلى جانب المقاولات المتوسطة، كما يعتبر الأساسي الأول لتقدم أي اقتصاد عالمي وهي تعاني من ضعف التمويل البنكي الذي يمكن تحليله في حجم وقيم الضمانات المطلوبة الشيء الذي لا تتوفر عليه جل المقاولات الصغرى.

2. **المقاولات المتوسطة Moyenne entreprise :**

كما سبق الحديث عليه بالنسبة للمقاولات الصغرى ينطبق على المقاولات المتوسطة وهي تعاني من نفس الضعف الذي تعاني منه المقاولات الصغرى .

المطلب الثاني: ماهية المقاول

ليس هناك إطار نظري واضح دقيق يتفق عليه جميع الباحثون في مجال مفهوم المقاول. وهذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبيرين مجموعة المفاهيم ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما ارتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية .

أولا. مفهوم المقاول:[1]

في فرنسا في العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من أفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى الأنشطة الحضارية .

ويعتبر Say J.B (1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذا أعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة وحسب كل من "Julien" و "Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية :

[1] توفيق خذري، عماري علي، مرجع سابق.

- يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق هامة .

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل .

– إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة والثقة بالنفس كما يمكن تعريف المقاول على أنه. [1]

شخص مبدع مسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.[2]

ولقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب وهي :

1. **المقاربة الوظيفية** :هذه المقاربة التي يمثلها "Shumpetor" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته " التطور الاقتصادي "هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية يتحمل المخاطر من أجل الإيداع وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة .
2. **المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف في إنتاج المعرفة** :والتي ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومشاركاتهم الاجتماعية وقد سلط Weberالضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية و تشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط أساسي لا غنى عنه للتطور الرأسمالي .
3. **المقاربة العملياتية أو التشغيلية** :والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة واقترحت الباحثين بماذا يفعل المقاول وليس الشخصية .

[1] توفيق خذري، عماري علي، مرجع سابق.
[2] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص22.

ثانيا: خصائص ومميزات المقاول: [1]

لقد تم وضع هذه الصفات في مجموعات (الخصائص الشخصية، الخصائص السلوكية، الخصائص الإدارية).

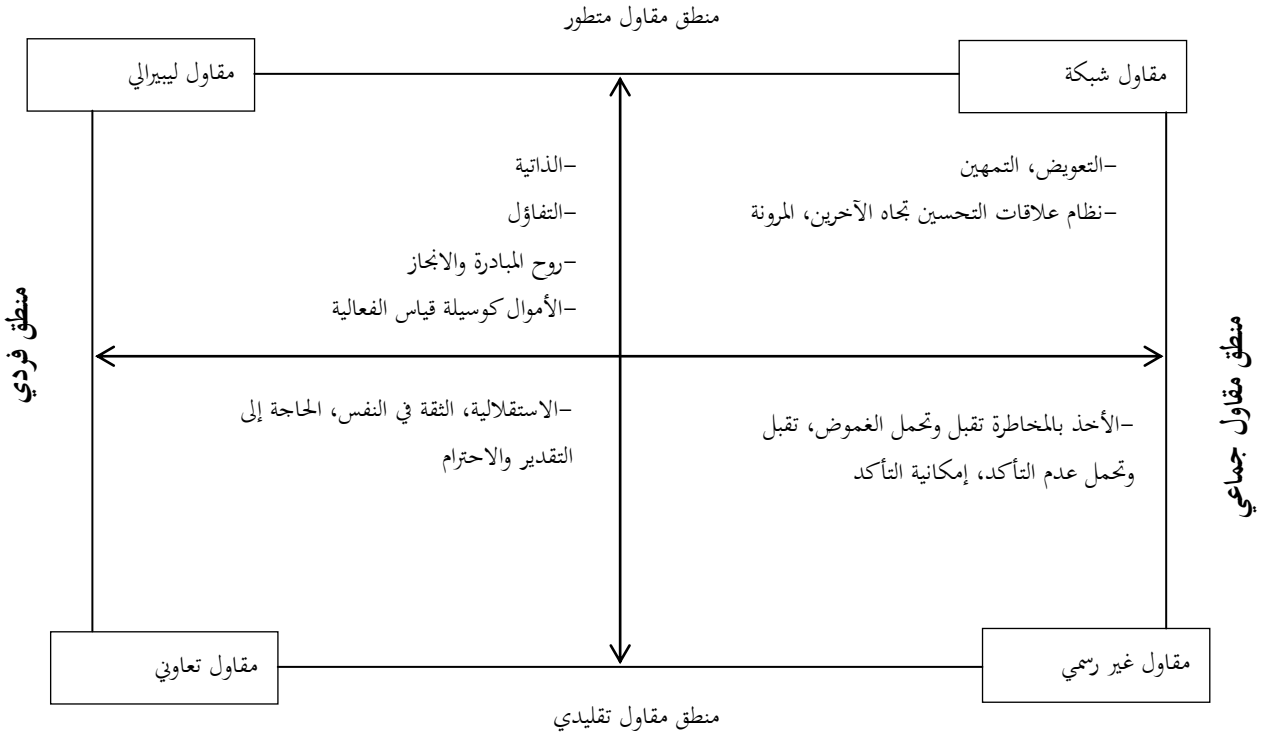
1. **الخصائص الشخصية:** حسب "R.Papin " هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أولا ولكن لحد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى شخص صاحب الفكرة وهي :

- ✓ الطاقة والحركية .
- ✓ القدرة على احتواء الوقت .
- ✓ القدرة على حل مختلف المشاكل .
- ✓ تقبل الفشل .
- ✓ قياس المخاطر .
- ✓ التجديد والإبداع .
- ✓ الثقة بالنفس .

بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية ..... الخ، والشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين .

[1] الجودي محمد على، مرجع سابق، ص ص 23-24.

الشكل (1-2): الصفات الأربع للمقاول العام



المصدر: الفقير حمزة ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر 2009،ص 2.

من خلال الشكل يبين لنا أربع خصائص للمقاولين تبعا للتطور أو التقليد وكذلك تبعا للجماعية أو الفردية. فنجد المقاول الليبيرالي مقاولا متطورا ذو منطق فردي أما المقاول الشبكي فهو مقاول متطور ذو منطق جماعي، أما المقاول التعاوني فهو مقاول تقليدي غير متطور ودو منطق جماعي .

2. **الخصائص السلوكية**: يمتلك المقاول نوعين من المهارات وهي :

1. **المهارات التفاعلية**: ويمثل مجموعة المهارات من حيث بناء تكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستقيد إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال

وتقسيم الأنشطة وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن تسير العمل بروح الفريق الواحد. وهذه المهارات توفر أجواء تحسين الإنتاجية وتطوير العمل .

2. **المهارات التكاملية:** المقاولون يسعون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال[1] والفعاليات بين الوحدات والأقسام.

3. **الخصائص الإدارية :**

تشتمل على تشكيلة أو توليفة متنوعة من المهارات نذكر منها :

1. **المهارات الإنسانية:** يمثل المهارات الخاصة بالتعاون الإنساني و التركيز على إنسانية العاملين. ظروفهم الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني .

2. **المهارات الفكرية:** وتتطلب إدارة المشروعات مجموعة المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعة والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

3. **المهارات التحليلية:** وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية المشروع. عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئة الخارجية .

4. **المهارات الفنية (التقنية):**وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلة، ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات والآلات والمكونات الأساسية للآلات والمعدات وهذه المهارات تكون أكثر تأثيرا على المشروعات.

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 26 .

المطلب الثالث: مقومات الفكر المقاولاتي

أولا: عوامل نجاح المقاول في إدارة المؤسسة الصغيرة:[1]

تنحصر أهميتها في العوامل الأربعة التالية:

1. **وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية:** وهناك طريقتان لتحديدها الأولى تعتمد باعتماد أن السوق تحتاج إلى سعلة أخرى أكثر جودة وأقل سعر وهو ما يعرف بالتوجه الإنتاجي إلا أن الاتجاه قد يكون صعبا إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى، أما بالنسبة للاتجاه الثاني فهو المدخل العلمي والذي يعتمد على التعرف على السوق الإنتاجية واحتياجاته ومدى تقلبه للمنتجات وهو ما يعرف " بالتوجه التسويقي "أي من خلال التسويق ويتم ذلك إما بالبحوث الميدانية من خلال المقابلات مع العملاء بأخذ عينية ممثلة لهؤلاء العملاء أو عن طريق البحث المكتبي الذي يعتمد على البيانات الموجودة في الكتب والدوريات العلمية والجهات الحكومية.
2. **القدرة الإدارية:** وتعني أن يستطيع المالك إنجاز أهداف المشروع من خلال الآخرين ويكون ملما لمجال النشاط الذي يعمل فيه جيدا وكذا الأنشطة القريبة منه.
3. **توافر القدر المناسب من رأس المال والقرض:** إذ لابد من تحديد رأس المال اللازم بدقة وذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة وهذا لا يتم إلا بدراسة دقيقة للمشروع .
4. **القدرة على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة:** وهي القدرة على ممارسة وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة سواء كانت تسويقية أو إنتاجية، فقد نجد العديد من المؤسسات المصغرة التي تعتمد على أساليب تقليدية خاصة الحرفية التي تتميز بتكلفة إنتاجية عالية.

ثانيا: المقومات البيئية:[2]

1. **المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة .
2. **الأسرة:** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة. إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة .

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق ص ص 33- 34 .

[2] الخذري توفيق، عماري علي، مرجع سابق.

3. **الدين:** يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت .

4. **العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات المجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية و الأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال .

المبحث الرابع: المقاولاتية منشأ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة، وأن الدور الإيجابي الذي لعبه المقاول في الحياة الاقتصادية للبلدان المصنعة، ارتبط بظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مفهوم المقاول متداول منذ" R.Cantilon " ، إلا أن الذي أعطاه دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية هو " J.Schumpeter " في نظريته للتنمية الاقتصادية؛ حيث يعتبر مجددا فالتجديد هو عنصر ضروري لتحقيق الربح، فهو ليس بالضرورة مالك لرأس المال فهو يختلف عن رأس المال الذي يقوم بتوظيف أموال الرأسمالي المقترضة مقابل فوائد يدفعها، فالمهتمون بالمؤسسة يربطون نظرية المقاول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها الوسط الملائم لتطوير و بروز مقاولين لهم القدرة على تحقيق الأرباح .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المقاولاتية

أولا: المهام الاقتصادية:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصادي وطني يمكن للصناعات الصغيرة أو المتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد .

وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة ويمكن إنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي .ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل في:

1. **رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي** :تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال

المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي تحققه. ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال ومع التسليم بأن الفائض الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة.[1]

إلا أنه تم ربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي تحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال.

يتضح لنا أن المؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .

2. **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع الاستهلاكية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها .

3. **تدعيم التنمية الإقليمية:** تتميز هذه المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك نظرا الإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي أو تكاليف مرتفعة في التسيير .

4. **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية** :تعاني بعض الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من إستيرادها وتصدير السلع الصناعية ونظرا الاعتمادها على كثافة العمل تستغني عن استراد التكنولوجيا العالية ذات التكاليف الباهضة .

5. **تنمية الصادرات** :إن الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات تمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير .

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق ص ص 41-42.

6. **زيادة الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة .

7. **جذب المدخرات** :إن الصناعات الصغيرة المتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدي صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي وبكونهم على استعداد الاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع ممن المروعات الصغيرة أو المتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة عرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك .

ثانيا: المهام الاجتماعية:

بالإضافة للأدوار الاقتصادية يمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي :[1]

1. **زيادة التشغيل:** إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل .مما يجعلها أداة هامة لإستعاب العرض المتزايد للقوة العاملة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه .

2. **عدالة توزيع الأرباح** :إن وجود مقاولات بالعدد الكبير والمتقاربة في حجم والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانية استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات وبالتالي يساعد على توسيع حجم الطبقة وتقليص الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبرى إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي .

3. **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية** :منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي لتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة" بنك الفقراء "في بنغلاديش فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر.

[1] الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

4. **ترقية روح المبادرة:** تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة وبفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستغلين وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله " تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة. ولكن آخذة في النمو من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل " .

على هذا الأساس يبرز دور الأعمال المقاولة في ترقية روح المقاولة الذاتية والمهارة ويعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص .

5. **محاربة الآفات الاجتماعية** :وفي أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم وعدم الثبات في العمل وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات .

المطلب الثاني: ارتباط المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ظهور المؤسسة كتعبير عن المبادرة الفردية التي كانت موجودة منذ القدم، وكبنية لتنظيم قوى الإنتاج ترجع إلى القرن السابع عشر؛ فهي مرتبطة بالنظام الرأسمالي ففكرة المقاول مرتبطة عضويا بالمؤسسة الخاصة التي تبحث من وراء نشاطها عن الربح، وهناك العديد من الاتجاهات الفكرية تظهر مدى ترابط المقاول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها الوسط الملائم لتطوير و بروز مقاولين لهم القدرة على تحقيق الأرباح، وهناك بعض الاتجاهات الفكرية تظهر مدى ترابط المقاول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[1]

أولا: اتجاهات ارتباط المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاتجاه الأول :إن هذا الاتجاه يظهر في الدور الايجابي الذي يلعبه المقاول في الحياة الاقتصادية للبلدان المصنعة؛ ارتبط بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغرب، وهو ما أكد عليه شوماخر في كتابه "small beautiful" Is (الصغير الجميل)، فهذا المفكر يؤكد على ضرورة إحداث مناصب شغل ومؤسسة ذات حجم إنساني .

[1] حداد بختة، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة في المجال الاقتصادي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة،2009-2008 ، ص .75

بالنسبة لإحداث مناصب عمل :نعرف أن العمل يبعث على الاطمئنان ويجعل الإنسان ذو قيمة في المجتمع الذي ينتمي إليه، ذلك يجب تكوين فكر جديد يستعمل حسب المجتمع طاقاته البشرية بكفاءة بإحداث مناصب عمل للكل، مهما كانت مردوديتها وطبيعتها أو أجرتها .

أما بالنسبة للمؤسسة ذات الحجم الإنساني :فإنه يحدد أبعادها بالحجم والتكنولوجيا المستعملة فيها والموقع؛ فحسبه المؤسسة الصغيرة تكمن الإنسان من إثبات ذاته فيها، أما المؤسسات الكبيرة والتكنولوجيات المعاصرة التي تستعملها فهي غير إنسانية، فهي تسلب الإنسان طاقته الإبداعية، ذلك نجده يقترح التكنولوجيات الوسطية كحل للمشاكل الناتجة عن بيانات الإنتاج الكبير، فإنها تلاءم المناطق الأقل تصنيعا .

إن المؤسسات الصغيرة الحجم المستعملة لتكنولوجيات بسيطة، يسهل توطينها وإنشائها في أي منطقة وهذا ما يمكن الأفراد من إيجاد مناصب عمل في مناطق إقامتهم .

الاتجاه الثاني : يظهر مع أفكار الكلاسيكيين الجدد" مدرسة شيكاغو "ففي هذه المدرسة ومع أفكار" ميلتون فريدمان "التي ترتكز على حرية السوق، وعدم تدخل الدولة في اختيارات الرجل الاقتصادي هذه الاختيارات مركزة على الرشادة الاقتصادية التي تظهر في تحقيق أقصي المنافع، كما أن هذه الأخيرة تدفع المقاول إلى المخاطرة والابتكار، فالربح هو المكافأة التي يتحصل عليها المقاول المبتكر والمتحمل مخاطر، التي يتحصل عليها المقاول المبتكر والمتحمل للمخاطر؛ أما السوق التي تسودها المنافسة فهي أفضل أداة للتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، فتري هذه المدرسة أن تدخل الدولة وتقنين الأنشطة الاقتصادية هي عرقلة النشاط المنجين الخواص.

فهذا يعني أن عناصر التنظيم الاقتصادي الفعال تكمن في أنانية الأفراد، الحرية، المنافسة، وعدم تدخل الدولة، وأن البيئة الاقتصادية التي تجسد هذا التنظيم الفعال هي وحدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة .

مما تقدم يتبين أن بروز وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول الرأسمالية يبره المذهب اللبرالي في المجتمع الغربي، إنها وسيلة لتجديد روح النظام وتجاوز الأزمة كما لوحظ في القرن الماضي في فضاء دول أوروبا الجنوبية من آثار لتخفيف الأزمة الاقتصادية العالمية السنوات السبعينيات على الاقتصاديات الأوروبية؛ فقد كانت

الأداة الأفضل في تصحيح الاختلالات المسجلة على مستوى التشغيل، وامتصاص البطالة فقد انتشرت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وقد وساهمت بشكل بارز في النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم[1] .

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد اتفاق بين الدول النامية والمتقدمة على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع، لذلك نجد عدة تعاريف خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول والتي نذكر منها :

أ –**معايير التعريف** : أدت محاولة وضع تعريف دقيق شامل للمؤسسات ص و م في جميع الدول على اختلاف درجة نموها إلى تعارض الباحثين والمهتمين بالقطاع، والتقوا بصعوبات تكمن أساسا في اختلاف النشاط الاقتصادي ودرجة نموه داخل الدولة الواحدة أو حتى بين الدول، وهذا ما لم يمكنهم من تحديد الفروق الجوهرية بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية التي تحدد حجم المؤسسات والخصائص التي تميزها[2] :

المعايير الكمية :ويتحدد كبير أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية المؤشرات الاقتصادية تشمل :عدد العمال، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة والتركيب العضوي لرأس المال، وحجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر، ورقم الأعمال .لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار الثلاثي الأبعاد :عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، نشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت .

[1] حداد بختة، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة في المجال الاقتصادي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص .76

[2] اعلام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2008/2007 ، ص .105

الجدول رقم 1-2: التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي .

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموعة الميزانية السنوية	الذاتية
-مؤسسة صغيرة جدا **- مؤسسة صغيرة** **- مؤسسة متوسطة** **- مؤسسة كبيرة**	من 1إلى 9 من 10 إلى 49 من 50 إلى 249 أكثر من 250	أقل من مليون أقل من 10 مليون أقل من 50 مليون أكثر من 50 مليون	أقل من مليونين (2) أقل من 10 مليون أقل من 43 مليون أكثر من 43 مليون	25% أو أكثر من رأس المال أو من حق تصويت لمؤسسة أخرى.

المصدر :علام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2008/2007، ص 106.

المعايير النوعية :معايير تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد تكملة للمعايير الكمية لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنقسم بدورها إلى[1] :

1.**المسؤولية** :إن المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له انعكاس واضح على شكل التنظيم والإدارة، وهو ما يفسر حاجة أرباب هذه المؤسسة إلى المعرفة الفنية المالية والتسويقية وهي مهام يشرف عليها عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة التي تقوم على مبدأ التخصص الوظيفي .

2. **الملكية** :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص، في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن أغلبها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المالك أو المدير دورا كبيرا على جميع المستويات .

[1] لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول ماجستير تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف2 ،2015-2014 ، ص66-67.

3.السوق :يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدي سيطرة هذه المؤسسات على السوق، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيلاحظ محدودية نطاق عملها من حيث تركز نشاطها في إنتاج سلعة واحدة، أو تقديم خدمة محددة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد قوة ارتباطها بالمجتمع المحلي في تدبير مستلزماتها، من عناصر الإنتاج أو المدخلات، وفي تسويق منتجاتها وقلة احتياجها لتوريد مستلزمات من الخارج.

4.**طبيعة الصناعة** :يتوقف حجم المؤسسات على الطبيعة الفنية للصناعة أي حجم استخدام الصناعات في أنتاج منتجاتها، فبعض الصناعات تحتاج لوحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، أين يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى[1] .

المطلب الثالث :هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من أجل تطوير المؤسسات وزيادة فرص التمويل عملت الحكومة على إنشاء مجموعة من الهياكل وهي:[2]

أ –الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :ANSEJ

هي عبارة عن جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الجمهورية يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة والمنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها.

ب – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :ANGE**M**

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة وتولي الوزير المكلف المتابعة العملية النشاط الوكالة فهي تقوم بتسيير القرض المصغر وفقا التنظيم

[1] عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة،2011 ، ص51 ،52 .

[2] شلايف فاطمة الزهراء .مراسلي كريمة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016/201*7* ، ص .8

والتشريع المعمول به، وتمنح قروضا بدون فائدة وتقوم بتدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم والمرافقة في تنفيذ مشاريعهم.

ج –صندوق الوطني للتأمين على البطالة[1] :CNAC هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهنة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و 50 سنة، والذين فقدو مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم كوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها الطلب في سوق العمل.

د – **وكالة ترقية ودعم الاستثمار** :ANDI : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عي التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار .

[1] عليان نبيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة العقيد اكلي محمد أولحاج – البويرة، 2015/2014 ، ص96-97.

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر البنك التجاري أهم مكونات الجهاز المصرفي ولقد كان تطوره نتيجة الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إن تطور هذه البنوك أدى إلى تسهيل عمليات التمويل وخاصة أن منها القصيرة ذلك لأن الدور الأول الذي تلعبه البنوك هو تمويل القصير.

ومن خلال الوظائف التي تقوم بها هو تمويل المقاولاتية نتيجة لموقع هذا القطاع الاقتصادي المهم فلقد عاد هذا القطاع بقوة على الساحة الاقتصادية وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أن السلطات الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي لترقية المقاولاتية وحيث تعتبر أجهزة الدعم التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل لتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم. وحيث تسعى البنوك التجارية من خلال تمويل هذا القطاع إلى تحقيق الربح في ظل المحافظة على السيولة لمواجهة المودعين وطلبات المقترضين وتراعي في ذلك الضمانات التي نقدم إليها لحماية المركز المالي لها .

الفصل الثاني :أساليب و صيغ تمويل قطاع المقاولاتية

تمهيد :

هدفنا في هذا الفصل دراسة استعمالات البنوك التجارية من الأموال من أجل استغلالها في سد حاجات طرف النظام البنكي التجاري كتمويل قطاع المقاولاتية مثلا فالبنوك التجارية لا تحصل على تمويلات للعملاء ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالا الأموال من طرف النظام البنكي هو منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها والقروض في حقيقة الأمر تمثل النشاط الرئيسي للبنوك ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال التي تجمعها البنوك التجارية إذا لم توظفها بطريقة أو بأخرى لسد حاجات التمويل للمعاملين الاقتصاديين الذين هم في حاجة إليها .

حيث ابتكر العرف المصرفي ما يسمى بالضمانات البنكية المستلفة أو ما يطلق عليه بخطاب الضمان المستقل وقد ارتبط ظهوره وتطوره بالمعطيات الاقتصادية الجديدة التي أفرزها محيط التجارة الدولية ، والذي كان من شأنه التأثير في خصوصية تقنيات الضمان التقليدية التي كانت تتداول خطابات الضمان البنكية أو الضمانات المستقلة كظاهرة قانونية حديثة مركز الصدارة في مجال التأمينات الشخصية وذلك بفضل الأهمية العملية التي تتميز بها والحقيقة أن الخطابات الضمان نشأة لدى العديد من الدول ثم انتشرت في كل بقاع العالم لتكون أداة فعالة في إبرام الصفقات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وحتى تتمكن من سير حوار هذا المولود الجديد الوارد على الساحة القانونية سوف تقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث مقسمة كالتالي:

المبحث الأول : ماهية القروض المصرفية

المبحث الثاني: انواع القروض البنكية

المبحث الثالث: عموميات حول التمويل

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية :

تعتبر وظيفة الإقراض الآلية التي يتم بها تحقيق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهذا من أهم وظائف البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها.

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية:

إن للقرض معنى و مفهوم واسع، إذ يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقولا على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة الإيجار، الإعارة، الرهن أو الإيجار عمل، تصليح سيارة .

في جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استرداده كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر .[1]

إن القروض أساس النشاط البنك فهي تجارية وموضوع عمله، قد يوزع البنك قروضا تحتمل تمويلها غيره (البنك المركزي بصفته المقرض الأخير) فهو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت فهو تقديم أمواله مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينه تغطي عمليتين أساسيتين: الفرق الزمني والخطر. تختلف القروض فيما بينها في ثلاثة المدة الزمنية، وموضوعها والضمانات التي ترافقها أي لسيولتها بالنسبة للمقرض.[2]

أما عن تعريف القروض من الناحية الاقتصادية : هو مبادلة المال حاضر بوعود وفاء (تسديد أو دفع) مقبل (قادم) ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد والذي يدعو إلى هذا إنما هي الثقة استعداد الثاني للوفاء في الموعد.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة علميا وإدارتها الدار الجامعية ، ص103-104.

[2] بوخطة رقاني، ذمقاني نريمان، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية

يعتبر القروض المصرفية أساس العمل المصرفي، حيث يأخذ حصة الأسد من استخدامات المصادر في المصارف حيث يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع .

من هنا جاءت العلاقة الوطيدة بين الودائع والائتمان، حيث أن منح القروض أو الائتمان يعني بطبيعة الحال وضع أرصدة المتعاملين المودعة لدى المصرف موضع التشغيل لتحقيق عائدا مناسبا يتمثل في الفرق بين الفائدة الدائنة و المدنية .

تنبع أهمية الائتمان في كونه سيد حاجة الأفراد، المؤسسات أصحاب المهن القطاعات الاقتصادية كافة حيث قلما نجد في الحياة العملية نشاطا يعتمد كليا على موارده الذاتية فقط بل تسعى إلى مساندة رأس المال عن طرق القروض المقدمة إليها بشكل ائتمان من قبل البنوك نتيجة لأهمية الائتمان استمدت البنوك أهميتها، حيث تعتبر الآن محور الجهاز المالي العمل الاقتصادي ولأنها تقبل الودائع من أطراف عديدة ومختلفة وتقوم بجعلها نقدا متوفرا بين أيدي المستثمرين من خلال تقديم الائتمان فهي بذلك كأنما تسهل عملية تدفق السلع والخدمات للأفراد. الأمر الذي بلور دور المصارف في الاقتصاد لكن يجب أن لا يغيب على الأذهان بان الغدارة السليمة المصرف أي السياسة الائتمانية الجيدة تحقق أفضل استخدام للموارد إضافة التوزيع الأفضل للودائع بأنواعها المختلفة .

تعمل السياسة الائتمانية في الأجهزة المصرفية ضمن عدة اعتبارات منها التقيد بالسياسة العامة للدولة والحفاظ على أموال المودعين وحسن استخدامها ومواجهة احتياجات القطاع الخاص والمجتمع والبيئة التي تعيش فيها هذه البنوك .

كون الائتمان يشكل المصدر الرئيسي لدخل المصاريف تنبع أهميته في المشاركة الأساسية لتحقيق أهداف البنك والمتمثلة في الأمان والربحية والسيولة والربحية وتعليمات البنك المركزي والدور الذي يقوم به اتجاه المصارف التجارية إضافة إلى السعي من أجل التكور الاقتصادي في البلاد. [1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 104-105.

المطلب الثالث: خصائص القروض المصرفية

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها.[1]

3. **قيمة القرض:** وتتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض .
4. **مدة القرض:** وتختلف مدة القرض بالاختلاف العمليات الممولة .

5. **معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض .

وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد :

- قيمة القرض .
- مدة القرض .
- مرونة الطلب .
- المنافسة .
- درجة المخاطرة .

-تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض .

6. **الضمانات:** وتكون إما عينية أو شخصية وكل منهما تنقسم إلى أنواع .
7. **طريقة السداد:** وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها :

-برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فقترة الاستحقاق .

- برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق. فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها .

[1] شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 28- 29 .

-تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزءا هاما دفعة باستعمال سعر الفائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها والجزء الآخر يتم دفعة باستعمال سعر الفائدة متغير.

- برنامج تسديد فيه القروض تدريجيا. وهذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل .

-طريقة صرف القرض واستهلاكه :ويتم تحديد فيها إن كان القرض سوف يدفع على دفعة واحدة أو عدة دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة هل على المبلغ كله أو علي المبلغ المحسوب فقط:7 .

-الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي .... الخ .

-فترة السماح: تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين .

المطلب الرابع: أسباب اللجوء إلى التمويل قصير الأجل:

التمويل قصير الأجل أو التمويل الاستغلال هو التمويل الموجه لتغطية النشاطات التي يقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج (النشاط).

يمكن القول أن أسباب استخدام المؤسسات التمويل قصير الأجل هو:

1. نظرا لطبيعة النشاط المتكرر والقصير زمنيا فإنه تحتاج إلى نوع معين من التمويل بتلاءم مع هذه الطبيعة .

وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات والمساهمة بذلك في السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع.

2. عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط داخل المؤسسة واختلاف طبيعة المشكلة التمويلية وقد فرض ذلك ضرورة تكثيف البنوك لوسائل تدخلها حسب أهداف هذا التدخل وطبيعته.[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص57.

3. انخفاض كلفة التمويل قصير الأجل عن التمويل طويل الأجل.

4. سهولة الحصول على التمويل قصير الأجل لانخفاض عنصر المخاطرة وانخفاض الضمانات.[1]

5. بمقارنة القروض قصيرة الأجل بالقروض طويلة الأجل نجد أن الأولى غالبا ما تكون متوفرة بسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة وفي معظم الحالات نجد المشروعات المختلفة بغض النظر عن حجمها أن القروض قصيرة الأجل أقل تكلفة حتى لو أخذنا في الحسبان تأثير ضرورة وجود أدنى من الرصيد بالبنك على سعر الفائدة الحقيقي .

6. حاجة المشروع الموسمية للأموال كتمويل عملية شراء بضاعة في بداية الموسم، ففي هذه الحالة يفضل المشروع استخدام الأموال قصيرة الأجل نظرا لأن التمويل طويل الأجل يصبح مرتفع التكاليف، لأن الأموال ستبقى عاطلة فترة طويلة من السنة بعد انتهار الموسم .

[1] هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة، الأردن، 2000 ،ص79.

المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عدة ومقاييس متعددة ومن خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاثة أنواع القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار .

فيما يخص القروض المقدمة لتمويل نشاط الاستثمار ، فعملياتها تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل يتلاءم وهذه المميزات العامة إذ تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى قروض في دورة الاستثمارات سواء في بداية نشاطها أو في مراحل توسعها وتطورها تتمثل نشاطات الاستثمار في مختلف العمليات التي تقبل عليها المؤسسات كشراء واقتناء وسائل الإنتاج ومعداته أو الحصول على عقارات لأن الاستثمار بمفهومه الشامل يعني التعامل بالأموال للحصول على الأرباح.[1]

وكل ما يهمنا في بحثنا هذا هو القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال التي سوف تعرض إليها بالتفصيل في هذا المبحث .

والتي هي تلك القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب ثمانية عشر شهرا وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي، أو خدمي) أو حسب الوضعية للمؤسسة أو الغاية من القرض وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدراتها على تحصيل ديونها من الغير ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى قروض العامة والقروض الخاصة وقروض الالتزام .

[1] السيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،2009 ، ص 15.

المطلب الأول: القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة تلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي :

1.تسهيلات الصندوق :هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يوجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات .[1]

فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقع مبلغ القروض .

ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال .

2.**السحب على المكشوف** :هو عبارة عن قرض بنكي يستعمل لتمويل النقص المسجل على خزينة الزبون، الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل .[2]

وكما يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود المبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة .[3]

وعلى خلاف تسهيل الصندوق فإن المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة مثلا وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا وهناك بالإضافة إلى ذلك أمثلة كثيرة يمكن فيها استعمال المكشوف.[4]

3.قرض الموسم: يخصص هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تعتبر نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة إلى طول دورة الاستغلال بل هي موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فقترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 58.

[2] حوحو سعاد، مرجع سابق، ص 61.

[3] بوخطة رقاني، فمقاني نرمان، مرجع سابق، ص 59 .

[4] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 59.

وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة فمثلا عملية الإنتاج اللوازم المدرسية تكون في فترة. أما عملية البيع تتم في فترة أخرى كفترة الدخول المدرسي، أو قرض لدورة الاستغلال الزراعي بامتياز .[1]

تسمى القروض التي يمنحها البنك لتمويل هذه النفقات المرتبطة بعملية الإنتاج بالقروض الموسمية لمواجهة الاحتياجات التمويلية الناجمة عن هذا النشاط الموسمي ولا يتجاوز هذا النوع من القروض دورة الاستغلال الواحدة إذ لا يمكن أن تتعدى مدة تسعة (09) أشهر وللاستفادة من هذا النوع من القروض يجب على المؤسسة أن تقدم مخططات التمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته ويسدد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا.[2]

4.قرض الربط :قروض الربط عبارة عن قروض ثمنها البنك لعملائه لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية .[3]

الحالة التي يمكن أن تقرر فيها المؤسسة توسيع نشاطها وتمويل هذه العملية عن طريق بيع عقارات مملوكة لها ولكن انتظار تحصيل هذه الأموال يحتاج إلى وقت نظرا للإجراءات التي تخضع لها بيع العقارات تلجأ المؤسسة إلى البنك الحصول على التمويل ريثما تتحقق عملية البيع حيث تقوم المؤسسة بتسديد القرض بعد دخول هذه الأموال التي تعتبر مسألة وقت فقط .

يتجلى الهدف من هذا النوع من القروض في تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لها في السوق دون إهدار الوقت وينبغي على البنك عند الإقدام لتمويل مثل هذه العمليات التي تعتبر تحققها شبه مؤكد ، يتوقع إمكانية تعرضه للمخاطر المحتملة مثل خطر إلغاء العملية أو إعادة النظر فيها لاعتبارات أخرى (مثل انخفاض سعر العقار .... الخ) وعلى البنك أن يستعمل كل خبرته الانتقاء العمليات والاتجاه نحو التقليل من هذه المخاطر تحتوي عملية الإقراض على درجة من المخاطر وإن كانت منخفضة وهذا هو مبدأ الإقراض خاصة أن العلاقة بين المؤسسة والبنك عكسية مبنية على مبدأ متناقض يتمثل في الغرض. ففي الوقت الذي يسعى فيه صاحب المؤسسة إلى تدبير أكبر قدر ممكن من الأموال بأقل تكلفة. ويهدف من وراء استثماره الحصول على عائد وتنمية ثورته وتعظيم أملاكه.

[1] لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 84.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 61.

[3] عمران حكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص74 .

نجد البنك في المقابل يهدف من وراء كل عملية إقراض إلى التقليل من المخاطر لسبب واجد يتمثل في أنه يقرض أموالا ليست ملكه الخاص، بل هي مودعة لديه وبالتالي يلتزم بردها لأصحابها دون اعتبار التغير الطارئ على قيمتها في الفترة بين الإيداع والرد. [1]

المطلب الثاني: القروض الخاصة :

توجه هذه القروض إلى تمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة بصفة عامة نتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة وهي :[2]

أولا :التسبيقات على البضائع :

عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة التمويل عجزها على مستوى الخزينة أي بعبارة أخرى وجود مخزون معتبر من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد والمؤسسة في هذه الحالة تحتاج إلى موارد ثابتة، فيتدخل البنك هذا النوع من القروض وتقدم البضائع المكدسة في المخازن المؤسسة كضمان.

ويجب على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضائع و طبيعتها ومواصفاتها وقيمتها ... الخ. كما يتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضع فيها البضائع كضمان إذا أن هذه المخازن لا تقوم باستيراد البضائع حتى بعد تحقيقها من سداد القروض، وقد ثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة التمويل المواد الأساسية ويستعمل في الجزائر التمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة .

ثانيا: تسبيقات على الصفقات العمومية :

تعرف الصفقة العمومية بأنها عقود للشراء ولتنفيذ أشكال الفائدة لسلطات العمومية المتمثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين من جهة أخرى وتضبط هذه العقود بما يعرف بقانون الصفقات العمومية.

ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق وإجراءات الدفع التي تتسم بالبطيء يجد المقاول نفسه في حاجة إلى الأموال غير متاحة في الحال أمام

[1] أقاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية للنشر والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، الإصدار الأول 2009، ص48-61.

[2] لوكادير مالحة، مرجع سابق، ص ص 86-87.

السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب البنك التمويل هذه الأشغال وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية وهناك نوعان من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي كالآتي:[1]

منح كفالات لصالح المقاولين: وهي موجهة لأربع حالات

أ: كفالة الدخول للمناقصة .

ب: كفالة حسن التنفيذ .

ج: كفالة اقتطاع الضمان .

د: كفالة التسليف .

ثالثا: منح القروض الفعلية: تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال منح ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي :

- **قرض التمويل المسبق** :

يمنح هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع والمقاول المكتب ليس له الأموال الكافية للانطلاق في إنجاز، ويسمح هذا القرض للمتعاقد بتغطية احتياجاته الحالية المتعلقة بإنجاز هذه الصفقة ولا تمنحه البنوك إلا نادرا لكونه قرض على بياض لنقص الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة .

- **تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة** :في حالة انجاز المقاول المكتب لنسبة معينة ومهمة من الأشكال لكن الإدارة صاحبة المشروع لم تسجل ذلك رسميا وتم ملاحظة التقدم يمكنه اللجوء إلى البنك لمنحه قرضا بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة .
- **تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة** :يمنح المقاول المكتب في حالة اعتراف الإدارة صاحبة المشروع قروضا تسمى بتسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة لأن الإدارة عادة ما تتأخر عن الدفع حتى بعد مصادقتها على الوثائق التي تؤكد ذلك.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 64 .

المطلب الثالث :القروض بالالتزام :

هذا النوع من القروض لا يترتب عليها تحويل الأموال وإنما يمنح فيها البنك ثقته للمؤسسة وضمانها ليسورتها جرت العادة وفق للأعراف البنكية التعامل بهذا النوع، إذ لا نقوم بتحريك الأموال كما هو الحال في تسهيلات الصندوق ولكن يكون البنك مضطرا لإعطاء نقود إذا عجز المقاول على الوفاء بالالتزاماته لأن البنك بمجرد تقديم ثقته بالتوقيع أو بالالتزام لا يمكن له التراجع كما هو الحال في تسهيلات الصندوق ويميز هذا النوع من القروض الشكلين التاليين :

- ✓ **الكفالة** :عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المؤسسة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها .
- ✓ **القبول** :يلتزم البنك في هذا النوع من القروض بتسديد ديون المؤسسة وهو يشمل القروض التالية :

1. القبول الممنوح لضمان ملاءة المؤسسة الأمر الذي يعفيه عن تقديم ضمانات .
2. القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية
3. القبول الممنوح للمؤسسة من أجل مساعدتها على الحصول على مساعدة للخزينة.
4. القبول المقدم في عمليات التجارية الخارجية.[1]

المطلب الرابع :قروض تعبئة ديون العملاء :

تشمل القروض التي قدمها البنك المؤسسة لتعبئة ديونها لدى العملاء في الأنواع التالية :

- **الخصم التجاري** :شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك لعملائه وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها أو يحل هذا العميل في الوفاء بالدين إلى غاية تاريخ الاستحقاق. يستفيد البنك في مقابل هذه العملية ثمن أو معدل لهذا الخصم ويتكون من 3 عناصر أساسية هي:

[1] لوكادير مالحة، مرجع سابق، ص ص 89-90.

- **معدل الفائدة:** وهو ثمن القرض ويطبق بين التاريخين (أي بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ استحقاقها).

عمولة التحصيل: وهي عمولة الجهد المبذول والوقت المضحي به أثناء تحصيل الورقة .

عمولة الخصم: وهي أجر البنك من العملية مقابل الخصم .

تعتبر الأوراق التجارية المخصوصة عموما أوراق قابلة لتعبئة لدى البنك المركزي وبعبارة أخرى تمكن إعادة خصمها من طرف هذا الأخير.[1]

بشرط أن تحتوي على قروض تجارية يكون تاريخ استحقاقها أكثر من 3 أشهر وتحتوي على الأقل على ثلاثة إمضاءات ولا وجود لشرط يقيد مسؤولية الممضين على الورقة.[2]

- **القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير** :يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من مكان الجمركي للبلد المصدر وسميت بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك وتخص هذه القروض تلك الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 8 أشهر كحد أقصى، يشترط البنك تقديم بعض المعلومات التي تخص :

1. مبلغ الدين .
2. طبيعة ونوع البضاعة المصدرة .
3. اسم المشتري وبلده الأصلي .
4. تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك .
5. تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية .

- **عملية تحويل الفاتورة** :تحويل الفاتورة عبارة عن آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الأجنبية، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك بحيث تحل محل المصدر في الدائنية وتتحصل كل الأخطار الناجمة على احتمالات عدم التسديد مقابل حصولها على عمولة مرتفعة نسبيا وتحسب هذه العمولة بنسبة من رقم

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص ص 66-67.
[2] عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص78.

أعمال عملية التصدير وتسمح هذه العملية للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص .[1]

- يسمح تحويل الفاتورة للمؤسسات من تحسين خزينتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الآتي لدين لم يحن أجل تسديده .

- تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون أجله إلى سيولة جاهزة .

- تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي المحاسبي والإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن وذلك بأن تعهد بهذا التسيير إلى جهة أخرى في المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات .

- **التسبيقات بالعملة الصعبة:** يمكن المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير أن تطالب البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة الذي يمكنها من تغذية خزينتها بعد التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الأجانب في تاريخ الاستحقاق .

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص112.

المبحث الثالث: عموميات حول التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، ونظرا لكونه من أهم الوظائف في المؤسسة، فهو منطلق وبداية كل مشروع كونه أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية، وعلى ضوء هذا ارتأينا في هذا المبحث أن نتطرق إلى مفهوم التمويل بصفة عامة، ومختلف أنواعه ووظائفه، ومن ثم الوصول إلى تعريف التمويل البنكي، وفي الأخير إبراز مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة .

المطلب الأول: مفهوم التمويل

سنعرض في هذا المطلب تعاريف مختلفة للتمويل بشكل عام بالإضافة إلى تعريف التمويل البنكي، وسنتطرق أيضا إلى خصائص التمويل ووظائفه، كما و سنعرض أهم مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهمية التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات .

1. تعريف التمويل :

قبل التطرق إلى التمويل البنكي سنوضح مفهوم التمويل من خلال التعاريف التالية :

- التمويل هو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير كل ما تحتاجه من المستلزمات والأدوات الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها؛[1]
- التمويل هو البحث عن مصادر الأموال ثم إدارة هذه الأموال بأسلوب علمي وفني في نفس الوقت؛[2]

نايت إبراهيم محمد، آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها(دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية)، رسالة ضمن

[1] نايت ابراهيم محمد، آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية (دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية)، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة وتسيير رياضي، معهد التربية والرياضية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص80

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008،ص20 .

- التمويل هو نشاط متشابك مع الأنشطة الأخرى كالإنتاج والتسويق، وتأمين الأموال بأقل تكلفة ممكنة ومن مزيج أمثل وتوجيه استخدامها بشكل ريعي؛ [1]
- التمويل هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها ويكون ذلك بتحديد دقيق لوقت الحاجة إليه، والبحث عن مصادر للأموال، والمخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله ؛[2]
- التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية، أو المساهمات الممنوحة من طرف الخزينة العامة أو الجماعات المحلية والدولة أو الخواص وغيرها؛[3]

فمن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ تعدد الجوانب التي تم من خلالها تحديد مفهوم التمويل، حيث يمكن استخلاص أن التمويل هو تلك الوظيفة التي تسمح بتوفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة، مما يساعدها على تحقيق أهدافها .

2. **تعريف التمويل البنكي**: بعد تعريفنا للتمويل عموما وإبراز أهم خصائصه يمكن تعريف التمويل البنكي بأنه "ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي .أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز البنكي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.[4]
3. **خصائص التمويل**: لكل مصدر تمويلي خصائصه ويمكن إبرازها في النقاط التالية[5] :

- تاريخ الاستحقاق ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى حيث لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به (باستثناء أموال الملكية) فليس من المنطق أن يتم الاقتراض دون أن يتم الإتفاق على تاريخ السداد وتوجد ثلاث فترات لسداد الديون؛
  - قصيرة السداد أقل من سنة؛

[1] فريد راغب النجار التمويل المعاصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009،ص40 .

[2] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص21.

[3] زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر) دراسة حالة سونلغاز)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم التسيير ، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة – بومرداس،2008-2009، ص 11.

[4] خوني رابح، رقية حساني، مرجع سبق ذكره،ص99 .

[5] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 124 .

- متوسطة السداد ما بين السنة وعشر السنوات؛
- طويلة السداد بعد عشر سنوات .

- الدخل لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن أن يمتاز بما يلي :
  - **الأولية**: إذ توجد هنالك أولويات لما يحصل على دخل أولي من المقترضين؛
  - التأكد بأن لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي حققها المقترض باستثناء أموال الملكية .

المطلب الثاني: وظائف و أنواع التمويل

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من وظائف التمويل و بعدها سنبرز مختلف أنواعه .

1. **وظائف التمويل**: في البداية سنبرز وظائف التمويل ومن ثم سنعرض وظائف التمويل البنكي

1.1. وظائف التمويل : يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف هي كالتالي :[1]

- **التخطيط المالي** :تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية، وبغية تحضير نفسها حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع الغير متوقع حدوثها.
- **الرقابة المالية**: تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها؛
- **الحصول على الأموال**: يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدق التكاليف وأبسط الشروط .
- **استثمار الأموال**: من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظرا لاحتياجها في تسديد التزاماتها، وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح .

[1] محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص ص 21-22 .

- **مقابلة مشاكل خاصة وطارئة:** يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا، ولكن هنالك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين لآخر: كعمليات في إنتاج سلعة معينة، وإنتاج سلعة جديدة، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج أو الانضمام .

2.1. وظائف التمويل البنكي :

أما التمويل البنكي فيتميز بثلاث وظائف تختلف عن وظائف التمويل التي ذكرناها ويمكن إيجازها فيما يلي :

- ✓ وظيفة الإنتاج: أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار .
- ✓ **وظيفة تمويل الاستهلاك:** يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يوظفه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان.
- ✓ **وظيفة تسوية المبادلات:** يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع اعتماد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.[1]

2. أنواع التمويل :

تختلف أنواع التمويل حسب عدة معايير وتتمثل في[2] :

2.1. **من حيث المدة:** بموجب هذا المعيار ينقسم التمويل إلى :

–تمويل قصير الأجل :يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مدخلات ما تحتاجه العملية الإنتاجية ويتم تسديدها في نفس الدورة .

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995،ص112.

[2] يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2012،ص ص 172 .

–تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل، وتكون مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات .

–تمويل طويل الأجل :وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل يوجه إلى مشاريع إنتاجية وتفوق مدتها خمس سنوات .

2.2.**من حيث مصدر الحصول عليه:** وينقسم إلى :

–التمويل الذاتي :هو أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطات الاستغلال بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل أو مصدر آخر .

–التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم)، لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة .

2.3.**حسب الغرض الذي يستخدم لأجله** :وينتج من هذا التصنيف ما يلي :

–تمويل الاستغلال :يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة .

–تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع .

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف مصادر التمويل على أنها مجموعة من الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية وكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة، وكذلك مع العائد على الاستثمار، ومدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة.[1] فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر للتمويل وتنقسم إلى مصادر تمويل داخلية وخارجية .

1. مصادر التمويل الداخلية :

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في :

–التمويل الذاتي: يعرف بأنه الأموال المتولدة عن العمليات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويشمل الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك من الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل. ويعرف أيضا على أنه الفائض الذي حققته المؤسسة من أموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة.[2]

ومن أبرز مكوناته ومصادره :

[1] دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 115 .

[2] هالم سليمة، هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، سنة 2016-2017، ص 75.

-الادخارات الشخصية: وهي التمويل المقدم من صاحب المؤسسة نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة الخدمة نشاط المؤسسة، وتعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل.[1]

-الاحتياطات: تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة أو المواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة وتحقيقها الأرباح، ذلك أن الاحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع، تقابله زيادة في الأصول، ويتم حجز الاحتياطات إما بمقتضى القانون أو النظام الأساسي للشركة كالاحتياطي القانوني، النظامي، احتياطي شراء سندات حكومية.[2]

-الأرباح المحتجزة: وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجميد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطات، وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى.[3]

-مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: الاهتلاكات هي مبالغ مالية (أقساط) سنوية تخصصها المؤسسة لمواجهة التدهور المتوقع حدوثه على مستوى استثمارات المؤسسة، وذلك نتيجة لمرور زمن من استخدامها، أما المؤونات فهي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر الناجمة عن أخطار محتمل حدوثها، في قيمة المخزونات والحقوق مستقبلا، تخصيصها في المؤسسة ضروري حتى لو لم تحقق أرباح.[4]

ويمكن حساب التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية :[5]

التمويل الذاتي – الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح الصافية غير الموزعة .

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص196 .

[2] عاطف وليم اندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،ص378.

[3] محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007 ص46 .

[4] يوسف حسين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[5] نشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ،2011-2012،ص69 .

2. **مصادر التمويل الخارجي:** من الممكن للمؤسسة أن لا تتمكن من تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية ، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي :

1.2. **مصادر التمويل قصيرة الأجل** :ويعتبر هذا النوع من التمويل القصير الأجل الأنسب في التمويل وتلجا معظم المؤسسات إلى هذا التمويل بغض النظر عن حجمها نظرا لتكلفة الحصول عليه أقل من تكلفة الحصول على التمويل طويل الأجل ومن أبرز مصادره :

- **الائتمان التجاري:** عندما تشتري المؤسسة (المشتري) بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من المؤسسات الأخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا وفي الحين، فخلال المدة التي لم يسدد فيها الدين وحتى تاريخ الدفع فإن المؤسسة تصبح مدينة للمورد وتدون قيمة الدين بقائمة المركز المالي للمؤسسة تحت حساب الموردين في جهة الخصوم، وتسجل لدى المورد تحت حساب الحقوق في جانب الأصول، ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري لوجود فترة قصيرة بين تاريخ الاستلام ودفع الثمن.[1] ويمكن اعتبار الائتمان التجاري على أنه مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى أنه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.[2]

-الائتمان المصرفي :ويقصد بالائتمان المصرفي في هذا الصدد، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك. ويتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري، في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم، كما يعتبر مصدرا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل .يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة، و لا يتغير تلقائيا مع حجم النشاط[3] .

2.2. **مصادر التمويل متوسطة الأجل** :التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، وينقسم إلى قسمين :

- **التمويل بالقروض المباشرة متوسطة الأجل:** عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك وبالإضافة إلى ذلك

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر،2002 ، ص413.

[2] سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997، ص 146 .

[3] منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 2011،ص 529 .

عادة ما يكون القرض مضمونا بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الفوائد في بعض الأحيان. [1]

- **التمويل بالاستئجار**: تهدف هذه المؤسسات إلى استخدام المباني والمعدات، وبالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات، وقد ظهر خلال السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدل شرائها، وبعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني ، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريبا، ونظريا فإن الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير [2].وهنالك نوعان من الاستئجار هما :

- **الإيجار التمويلي**: هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي محمل قيمة المعدات المستأجرة).[3]
- **الإيجار التشغيلي** :من أهم خصائص هذا النوع أن المؤجر عادة ما يكون مسؤولا عن صيانة الأصل والتأمين عليه كما يتحمل مخاطر الإهلاك والتقادم. والمؤجر هو من يتحمل المخاطر الناجمة عن الانتفاع أو استخدام الأصل[4] .

3.2.**مصادر التمويل طويلة الأجل** :تلجا المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل من أجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة وتمويل الجزء الدائم من الأصول الثابتة وتنحصر مصادر التمويل طويلة الأجل فيما يلي :

* **الأسهم** :تمثل الملكية الأصلية للمؤسسات، وهي إحدى الوسائل الرئيسية للتمويل الطويل الأجل خاصة رأس المال الدائم، فشركات المساهمة تعتمد اعتمادا تاما على إصدار أسهمها للحصول على رأس المال اللازم، وذلك إما عند إنشائها أو عند توسعها أو فتح رأسمالها، ويحدد عند عقد المؤسسة وما تنص عليه قوانين الدولة من أهم الحقوق كالاشتراك في الأرباح وحضور الجمعيات العامة للمساهمين وحق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة المقدرة[5] .

[1] خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سبق ذكره، ص 124 .
[2] جمال الدين الحرسي، احمد عبد الله اللحلح، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص319 .
[3] خوني رابح، حساني رقية، نفس المرجع السابق، ص 128.
[4] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 482 .
[5] عبد الغفار حنفي، نفس المرجع السابق ، ص 496.

ويمكن تصنيف الأسهم إلى نوعين هما الأسهم الممتازة والأسهم العادية حيث تختلف الأسهم الممتازة عن العادية بأن الأولى تحصل عادة على معدل ثابت من الأرباح السنوية، وكذلك الأمر فان تكاليف إصدارها أعلى من تكاليف إصدار الأسهم العادية .[1]

***الإقراض طويل الأجل** :ويمثل جزءا من التمويل طويل الأجل الذي يكون مصدره من خارج المؤسسة، وينقسم إلى قسمين أساسيين :

-**القروض طويلة الأجل** :وهي تمثل نوعا من القروض التي تلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق مابين المؤسسة والمقترض، تتراوح فترة الاقتراض عادة مابين ثلاثة إلى خمسة عشر عاما وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين أو بعض الهيئات العامة[2] .

-**السندات** :هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والمؤسسات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وهو وثيقة بقيمة محددة يتعهد مصدرها بدفع فائدة دورية في تاريخ محدد الحاملها، سواء ربحت الجهة المصدرة أم خسرت، ولحامله الحق في استرجاعه في وقته المحدد.[3]

المطلب الرابع: أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاته

للتمويل البنكي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تصادفه عدة معوقات والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب .

1. أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنبع أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات الاقتصادية للدول جميعا، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في :[4]

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008،ص 21 .

[2] محمد صالح الحناوي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره . ص 240.

[3] دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007، ص 211 .

[4] نايت إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص84 .

-يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة؛

-يسهل ويؤمن عملية انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي يكون لها عجز مالي ؛

-يوفر المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل على حوافز كأن

تتنازل الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، مما يعطي حركية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة؛

-يساهم التمويل البنكي في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد أو تحسين الرأس المال الثابت للمؤسسة أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضا وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي؛

2. **معوقات التمويل البنكي** :باعتبار التمويل البنكي هو المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ، فإن البنوك عادة ما تحجم عن تمويل هذا النوع من المؤسسات، وهذا نظرا لعدة عوائق وأبرز هذه العوائق هي:[1]

-شفافية المعلومات: تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها اتجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وذلك راجع إلى ضعف الإدارة في إنتاج وتبليغ معلومات شفافة وذات ارتباط مع طبيعة القرض المطلوب .

-شخصية وسلوك المسير:يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحتمل أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تدنية المصاريف المالية .

[1] العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 ص ص 274-281.

–ضعف الضمانات: تطلب البنوك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمانات عالية ومرتفعة مقابل تمويل البنك لها وبالقياس إلى أن أغلبية هذه المؤسسات لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها من طرف البنوك .

–ارتفاع درجة المخاطرة: تتسم غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطر نظرا الطبيعة تكوينها وضعف المراكز المالية لها، مما يشكل عائقا أمام قيام البنوك بتمويل تلك المؤسسات حيث تهتم البنوك دائما بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة[1] .

–العلاقة العكسية بين حجم القرض وتكلفة المشروع: إن تكاليف دراسة القرض في البنك مرتفعة في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمبلغ القرض، بالإضافة إلى أنه ثمة إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في تمويل مشروع صغير ، للحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل.[2]

–محدودية حجم ونوع التمويل: غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر ما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات، فالفئات التي ليس لها القدرة على الحركية الاستثمارية ولا تملك المؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى تكون هنالك ضمانات[3] .

[1] قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2015، ص 50 .

[2] صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[3] فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2004، ص .77

خلاصة الفصل الثاني :

لقد استخلصنا من خلال ما قدمناه في فصلنا هذا أن التمويل هو النواة الاساسية التي تعتمد عليها المقاولاتية من أجل تحقيق أهدافنا المسطرة وتغطية وتلبية احتياجاتها المتعددة، كما له عدة أنواع ومصادر داخلية وخارجية، كما تم استحداث بدائل وطرق تمويلية جديدة حلت محل الأساليب التقليدية تتماشى مع متطلبات والحاجيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تعتبر البنوك التجارية هي المصدر الأساسي المقاولاتية من خلال القروض البنكية التي منحتها لها والتي تكون في حاجة إليها إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر بها، وتمنح هذه القروض وفق معايير محددة من طرف البنوك، وهناك عدة أنواع لهذه القروض مثل قروض الاستثمار، قروض الاستهلاك، قروض موجهة للتجارة الخارجية، ويتم تحديدها ومنحها حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحاجياتها، غير أنها مهددة ومحفوفة بجملة من المخاطر جراء عملها فتطلب البنوك ضمانات منها شخصية وعينية كإجراء وقائي وعلى أمل التعويض في حالة حدوث هذه المخاطر.

كما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك التجارية الرائدة في تمويل قطاع المقاولاتية وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا التطبيقي.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للبنوك التجارية و كيفية تعامل هذه البنوك مع القروض و أساليب إدارتها في الفصلين الأول و الثاني، سننتقل الآن إلى الجزء التطبيقي الذي سنحاول فيه إسقاط الجانب النظري على البنك محل الدراسة، بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية، أي محاولة التعرف على السياسة الاقراضية للبنك و كيفية إدارتها و كيفية تحصيل القروض الممنوحة. لتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني: ضوابط منح الائتمان الداخلية و السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثالث: مراحل تنفيذ قرض استثمار (Crédit D'investissement)

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

كان البنك الوطني الجزائري BNA المسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي، و نظرا للحاجات المتزايدة و المستمرة للقطاع الفلاحي اظهر عجزا و نقصا ملموسا في هذه المهمة، أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمة على انفراد.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى أربعة عناصر:

العنصر الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

العنصر الثاني: مهام و مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

العنصر الثالث: أهداف و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

العنصر الرابع: هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82-106المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية، و كذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج

للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في14/04/ 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، و المساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 395 وكالة[1].

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةB.A.D.R

بنك البدر هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إل تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال و أخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و الذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه، شارك البدر في عدة عمليات لتنمية و تطوير مجموع القطاعات، كما عرف توسع لمهامه و قدراته.

و يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 286 وكالة محلية للاستغلال و 38 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني، كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 6970 عامل أي أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى.

بالنسبة لبنك ولاية المدية فيتكون من 07 وكالات متفرعة عبر مناطقها، أما حجم القروض الممنوحة تتغير من يوم إلى آخر و من ساعة إلى أخرى[2].

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 62.

[2] بنك بدر وكالة المدية.

الفرع الثالث: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفيةB.A.D.R

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن بنك التنمية المحليةB.N.A سنة 1982، و اهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد و هو إثبات وجوده في التخصص المستند إليه ضمن النشاطات الفلاحية، حيث قام بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، و خلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في ميدان القطاع الزراعي و الصناعي الغذائية و الصناعية الميكانيكية الفلاحية.

المرحلة الثانية: (1989-1999):

استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يدخل خذه المرحلة من بابها الواسع فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة، حيث[1]:

-في سنة 1991: قام بتطبيق نظام SWIFT الخاص بالعمليات التجارية الدولية.

-في سنة 1992: قام ببرمجيات PROGICIEL SYBU مع فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق و الفحص من بعد لحساب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض الوثائقية التي لا تفوق 24 سا حاليا على الأكثر)، كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

-في سنة 1993: نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك .

-في سنة 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب و التسديد.

-في سنة 1996: قام بعملية الفحص السلكي TELETRAITEMENT، التي سهلت العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب.

- في سنة 1998: قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك.

[1] قاضي نورة، "تامين مخاطر القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"، علوم التسيير تخصص مالية، 2006-2007، ص90-92 .

المرحلة الثالثة: (1999-2005):

اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على برنامج خماسي من أجل سير التمويلات الاقتصادية و الاجتماعية، و من أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات و رغبات العملاء خاصة و أنها عرفت تنوعا و تعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تميل كل القطاعات الاقتصادية و بالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، و بفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

-في سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

-في سنة 2001: قام بالتطهير المالي و المحاسبي، تقليل الوقت، تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية و تعميم الشبكة عبر الوكالات و المنشأة المركزية بالإضافة إلى تحقيق مشروع البنك المجالس.

-في سنة 2002: عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج PROGICIEL SYBU كزبون مقدم للخدمة و تعميم مشروع البنك المجالس على المستوى الوطني.

المرحلة الرابعة: (2005 إلى يومنا هذا):

قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية و المجالات المتعلقة بها.

و من خلال تعارضنا إلى تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية نستطيع أن نقدمه في اثنتي عشرة نقطة تتمثل في:

- البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.
- استعمال الإعلام الآلي في جميع عملياته التجارية الخارجية.
- استعمال نضام Swift منذ 1991.
- الشبكة الأكثر كثافة.

- بنك شامل و عالمي يتدخل في تمويل جميع القطاعات.
- ما يقل عن 6 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية و البنكية.

30 % من التجارة الخارجية الجزائرية.

أول بنك جزائري بطبق مبدأ البنك المجالس مع خدمات مشخصة.

الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة LOGICIEL ملك للبنك، مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.

القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي و عن بعد.

إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحسابهم الشخصية.

المطلب الثاني: مهام و المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R

1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية كبنك تجاري:

تتمثل مهامه في:[1]

1. معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة).
2. فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
3. المشاركة في جميع مجالات التوفير و الاحتياط.
4. التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.
5. تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.
6. منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

[1] بنك بدر وكالة المدية.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كوسيلة للمراقبة:

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها، و هذا تحت وصاية السلطات المعنية.
- تتدخل دورا في وضعيتها و تسييرها المالي.

إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي:" إن مهمته خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها في القروض و المساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية:

- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية و الزراعية و الصناعية، كما البنك مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات.
- تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية...الخ على شكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة سنويا ب 3.5%.
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف: وتتمثل في تطوير قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل للمسافرين، و كذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام و الأبقار و شراء العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة ...الخ، الأطباء، الصيادلة، أطباء الأسنان و البيطريين، حرفيين الصناعة التقليدية، التجار الخواص، المؤسسات الخاصة بأشكالها.
- يقدم البنك حملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية و كذا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية...الخ).

الفرع الثاني: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز بنك البدر على مبادئ ندرجها كما يلي:[1]

1- مبدأ الإستغلال:

على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات و بالإضافة للاستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة و صحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.

2- مبدأ القرض و المخاطرة:

على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، و هذا ما يدفعه للحرص على عودتها و ذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي و يأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

3- مبدأ السيولة النقدية:

يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

4- مبدأ الخزينة:

يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.

5- مبدأ الأمن:

يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من ضياع أو السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق و المراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها.

[1] بنك بدر وكالة المدية.

المطلب الثالث: أهداف و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة و يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المطلب لأهم أهدافه و التي يمكن حصرها في ما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير و الذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك و أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية و الريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، و كذلك مساعدة الفلاح على التصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، و ذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، و كذا الخصخصة.
- يرمي البنك على إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.
- يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسيير أحسن.
- يسعى البدر على تطوير الأرياف و تحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت في النزوح الريفي.

الفرع الثاني: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:[1]

[1] www. خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية .com

المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الإستراتيجية:

❖ الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة.
- قطاع الصيد البحري والموراد المائية.
- تمويل برامج التنمية الريفية.

❖ يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (fonal)والصندوق الوطني للسكن(cnl) .
- القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.
- مرجعية النشاطات الإستراتيجية.

❖ لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
- الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.
- صناعة العتاد الفلاحي.
- الصناعات الغذائية الفلاحية.
- تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي خاصة:
  - ♦ نشاطات الحرفيين الصغار.
  - ♦ السكن الريفي.
  - ♦ المشاريع الاقتصادية المجاورة.
  - ♦ مشاريع الري الصغيرة.

- صناعة السروج والأدوات الجلدية.
- صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية والوزالية.
- وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.
- طلبات القروض.
- معالجة ملفات القروض.

❖ البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية و السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار. لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية احترام المهن المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

❖ نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك. هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك التنمية المحلية.

المطلب الرابع: هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية

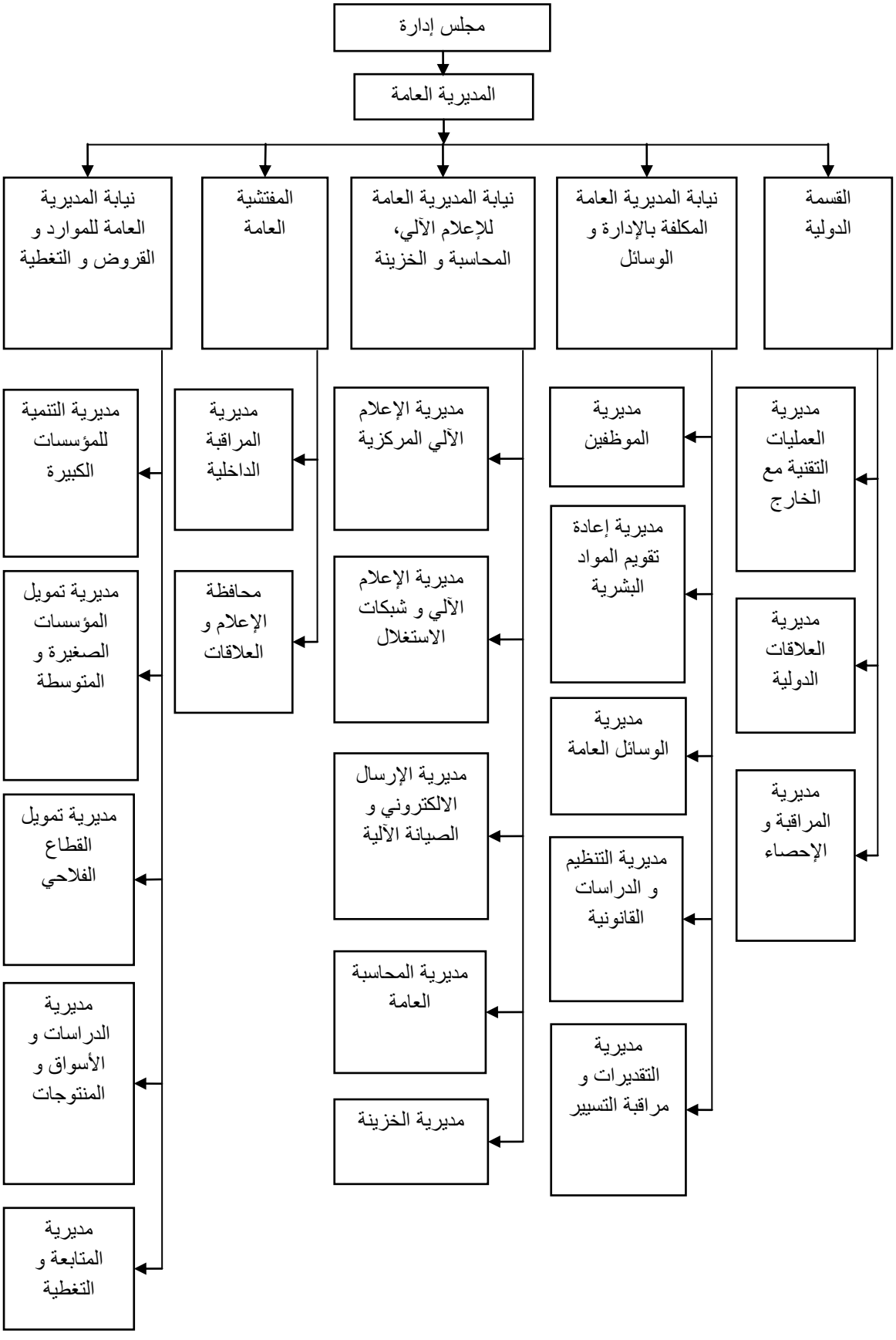
يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي منشاة، و لهذا ارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول: أنواع هياكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1- الهيكل التنظيمي لمديرية العامة:

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة.



يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، بمجلس إدارة يشرف على تسيير الحسن للبنك من خلال القرارات و القوانين التي يتخذها، يتكون هذا المجلس من رئيس، مدير عام، تعينه وزارة المالية و أعضاء من داخل البنك و عضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كليا من قبل الدولة كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على خمس مديريات فرعية:

- **نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة و الوسائل:** تهتم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة و تشرف على مديريات هي:

مديرية المستخدمين: و التي تهتم بمتابعة موظفي البنك و الاهتمام برواتبهم و غياباتهم.

مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية: تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لموظفي البنك للرفع من مستوى أدائه المهني.

مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية: تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لموظفي البنك للرفع من مستوى أدائهم المهني.

مديرية الوسائل العامة: تتكفل بالشؤون العامة للبنك مثل وسائل العمل و تنظيم العلاقة بين الإدارة و البنك.

مديرية التنبؤ و المراقبة و التسيير: تتكفل بالمتابعة اليومية لنشاط هياكل البنك عن طريق الإحصائيات و جمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الاختلالات التي يمكن أن تحدث و العمل على وضع التصحيحات و جمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الاختلالات التي يمكن أن تحدث و العمل على وضع تصحيحات الأزمة، و من ثم فان هدف هذه المديرية هو السهر على وضع ضوابط التسيير للمحافظة على التوازن المالي و على مردودية النشاط البنكي.

- **نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة و الخزينة:** تشرف المديرية على خمس مديريات هي:
  - مديرية الإعلام الآلي المركزي.
  - مديرية الإعلام الآلي لشبكة الاستغلال.
  - مديرية الصيانة.
  - مديرية المحاسبة العامة.
  - مديرية الخزينة.[1]

[1] بنك بدر وكالة المدية.

تهتم المديريات الثلاثة الأولى بتطوير و صيانة برامج الإعلام الآلي لمعالجة مختلف العمليات البنكية بطريقة آلية و تدريب عمال البنك عليها، في حين تتولى مديرية المحاسبة وضع القوائم المالية الدورية أو الختامية للبنك و السهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك.

- **نيابة المديرية العامة للموارد و القروض و التغطية:** تتعامل مع وكالات البنك و مجمعات الاستغلال، و ينحصر دورها في خمس مديريات و هي:
  - مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة.
  - مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - مديرية تمويل القطاع الفلاحي.
  - مديرية الدراسات الأسواق و المنتوجات.
  - مديرية المتابعة و التحصيل.

حيث تقوم مديرية التمويل بتلقي ملفات القروض و النظر في صحتها، أما مديرية الدراسات و الأسواق و المنتوجات فتتطفل بدراسة ملفات المشاريع و الدراسات الاقتصادية و المالية للمؤسسات الأخرى، في حين تقوم مديرية المتابعة و التحصيل بإعداد دراسات إحصائية حول القروض الممنوحة من طرف البنك.

- **القسمة الدولية:** تقوم بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية كاستيراد و التصدير و متابعة حركة الأموال و تشرف على ثلاثة مديريات و هي:
  - مديرية العمليات التقنية مع الخارج.
  - مديرية العلاقات الدولية.
  - مديرية المراقبة و الإحصاء.
- **المفتشية العامة:** تقوم هذه الهيئة ب:

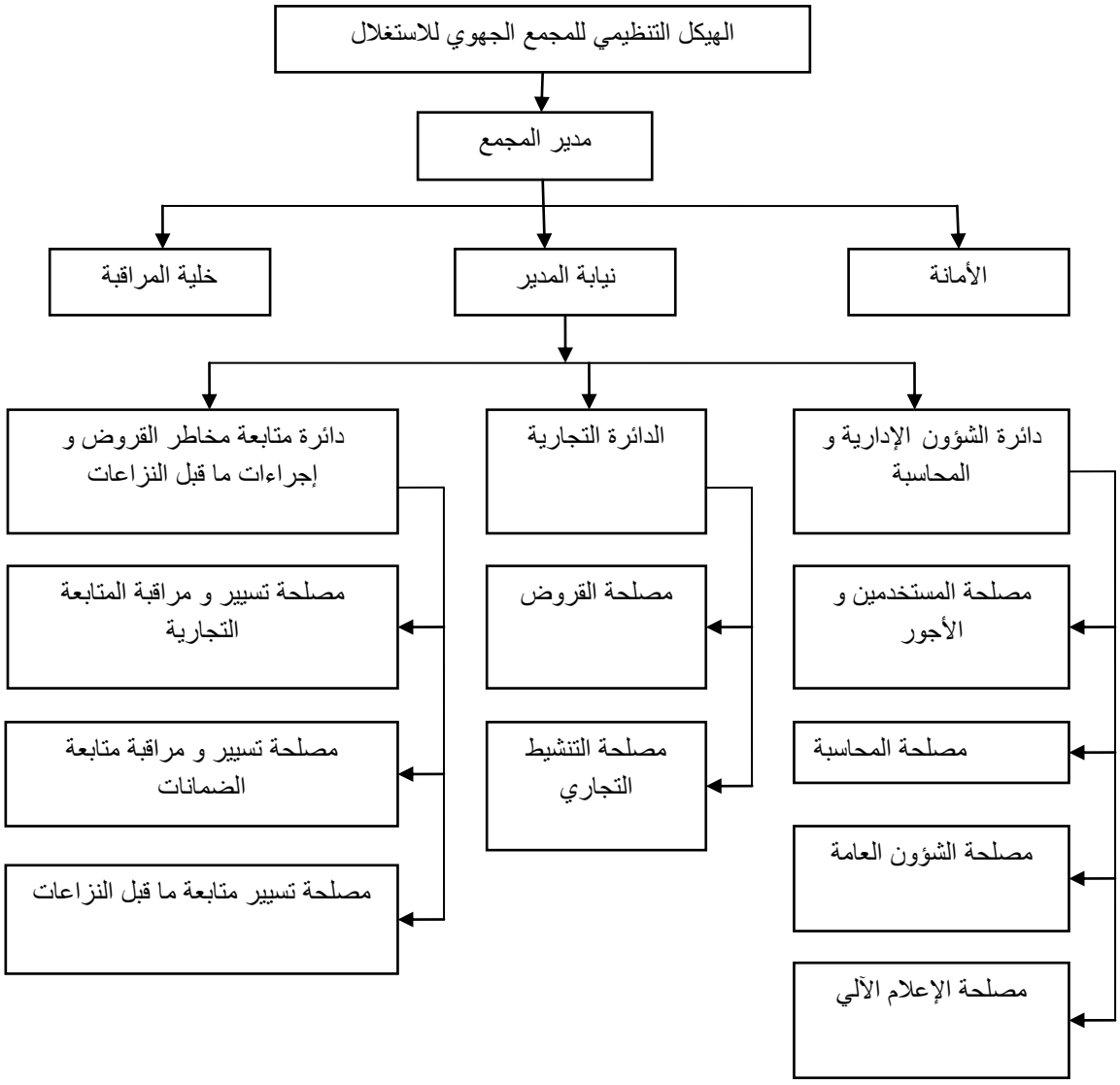
- متابعة و مراقبة جميع الوكالات و مجمعات الاستغلال التابعة للبنك بهدف حماية سلامة العمليات و الممتلكات و الأشخاص.
- مراقبة مدى احترام تطبيق القوانين و الضوابط الداخلية في إطار شرعي و قانوني و كذلك احترام أخلاقيات المهنة.
- تامين حماية نشر المعلومة الصحيحة و جعلها في متناول الجميع.

- مراقبة مدى احترام الأهداف و القوانين المحددة من طرف المديرية العامة.

2- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال:

المجمع الجهوي هو مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة يقوم بإدارة مجموعة من الوكالات المرتبطة به وظيفة الرقابة، التوجيه و الوصاية على هذه الوكالات يترأسه مدير، يقوم بإعطاء التوجيهات لمختلف الدوائر و الخلايا الموجودة تحت مسؤولية المبنية في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال.



المصدر: وثائق بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تماشيا مع موضوعنا نقتصر على تعريف الدائرة التجارية لعلاقتها بوظيفة الإقراض.

➢**الدائرة التجارية:** لا تتعامل مباشرة مع الزبون و إنما تتعامل مع الوكالات المرتبطة بالمجمع و دورها يتمثل:

- تلقي ملفات القروض المسلمة من طرف الوكالة و النظر في صحة الملف من حيث النقص و عدم التوافق مع الشروط المحددة.
- مراجعة رأي الوكالة من ناحية القبول أو عدم القبول و إذا كان الرفض غير مبرر يجب الاستفسار عن ذلك، كما هو الشأن بالنسبة للفرد الايجابي.

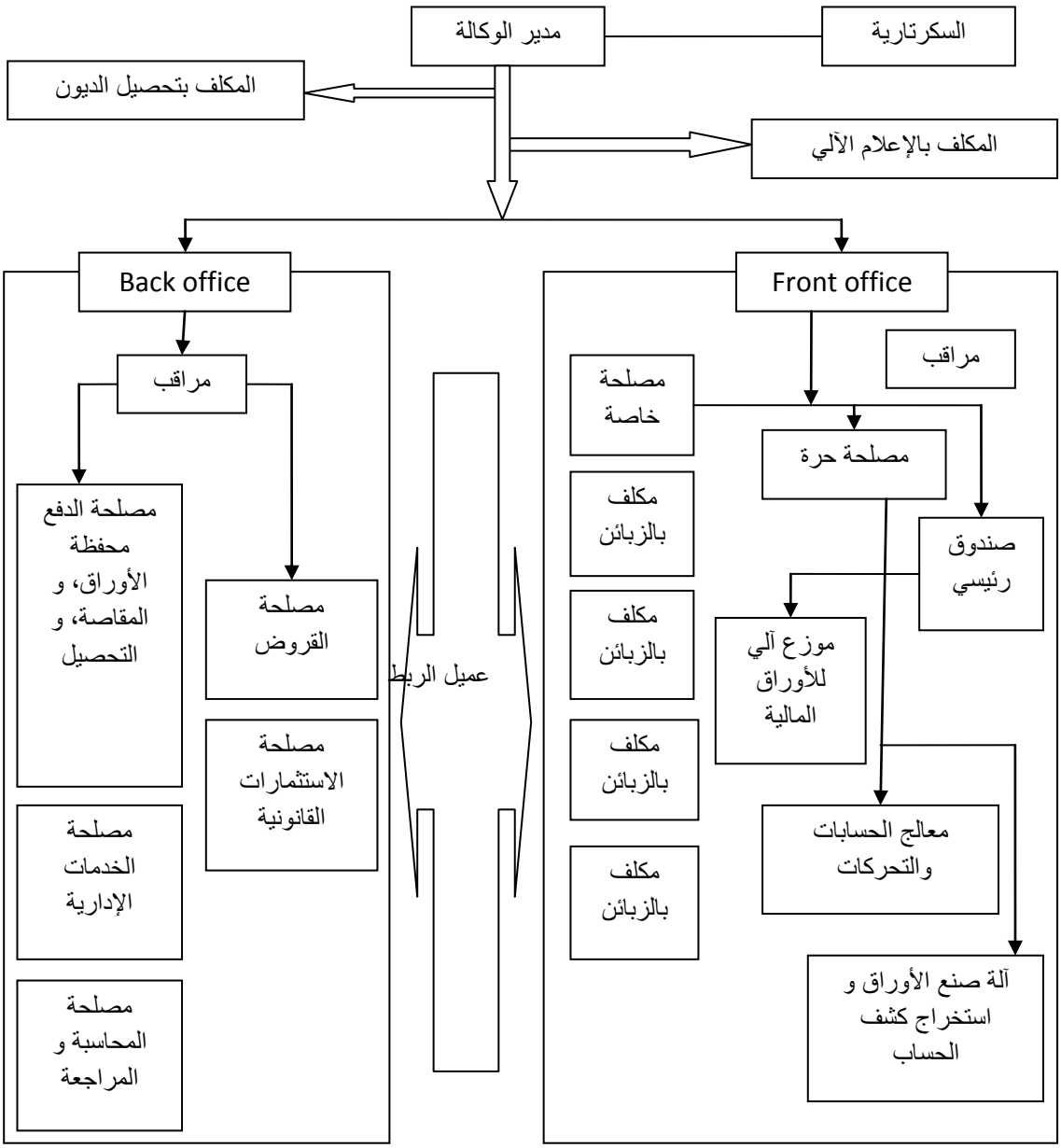
و تظم هذه الدائرة مصلحتين هما:

- مصلحة القروض: تختص بإعادة دراسة و تقييم و اخذ القرار بشان القروض التي تردها من الوكالات و التي تكون في حدود سلطة منح القروض للمجمع الجهوي، أما القروض التي تكون مبالغها تفوق حدود سلطة المجمع الجهوي فتقوم بإكمال دراستها و تقييمها و إرسالها لمديريات التمويل المركزي.
- مصلحة التنشيط التجاري: تقوم هذه المصلحة بتجميع و متابعة الإحصائيات المتعلقة بمصلحة القروض كما تقوم برسم أهداف الوكالات و خطط تحقيقها و متابعة انجازها.

3- الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية 846 لولاية المدية:

تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته هي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته و بتعامل مع عملائه و يخدم مصالحهم، وكالة المدية هي وحدة من سبع وكالات تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية موزعة على تراب ولاية المدية و مرتبطة بالمجمع الجهوي للاستغلال لولاية المدية، و هي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثلة عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية فوكالة المدية رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية، فالشكل التالي يوضح هيكل الوكالة يأتي على رأسها مدير و هو يسهر على تسيير كل من مصلحة الاستغلال، مصلحة الزبون و الخلية الإدارية و الأمانة.

الشكل رقم(3-3): الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للاستغلال رقم 846.



المصدر: وثائق بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

نظرا لطبيعة الموضوع سنقتصر على وظيفة القروض التابعة لمصلحة الاستغلال.

➢ **مصلحة القروض:** تتمثل مهمة مصلحة القروض فيما يلي:

- ❖ تلقي ملفات القروض من العملاء.
- ❖ تسجيل ملفات القروض المستلمة و إعطائها رقم تسلسلي.

- دراسة ملفات القروض.
- مراقبة نوعية القروض الممنوحة للعملاء و معرفة مدى تطابقها مع نوعية النشاط.
- مراقبة مبلغ القرض الممنوح مع السقف المسموح به.
- إرسال ملفات القروض المدروسة على لجنة القروض الموجودة على مستوى المجمع الجهوي[1]، من اجل إعطاء الرأي الأخير فيها.
- متابعة الوضعية المالية للعملاء المدينين.
- متابعة وضعية القروض الممنوحة.
- القيام بالإحصائيات الدورية الخاصة بالقروض.

[1] يتم نقل الملفات من مصلحة القروض الموجودة في الوكالة إلى لجنة القروض الموجودة على مستوى المديرية الفرعية إذا تجاوز المبلغ المطلوب صلاحيات الوكالة إذ لكل من الوكالة العامة سقف لا يجب تجاوزه.

المبحث الثاني: ضوابط منح الائتمان و السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية

تحكم بنك الفلاحة و التنمية الريفية أسس في كيفية التمويل البنكي التي يفرضها البنك المركزي أسس أخرى داخلية يضعها البنك نفسه و سنخصص في هذا العنصر عرض أسس و شروط المعتمدة لوكالة المدية و التطرق إلى كيفية إدارتها من خلال التعرض إلى مكونات السياسة الإقراضية بالوكالة.

المطلب الأول: ضوابط منح الائتمان الداخلية في الوكالة

يقصد بضوابط منح الائتمان الداخلية المراحل التي تتم من خلالها عملية اتخاذ القرار الائتماني، و في إطار التعرف على الضوابط الداخلية لمنح الائتمان لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و سنقوم بتتبع مراحل دراسة ملف قرض الاستغلال.

الفرع الأول: دراسة قروض الاستغلال

1- مرحلة تكوين ملف القروض:

مرحلة تكوين ملف القروض: يمكن إبراز الوثائق المكونة لملف طلب قرض الاستغلال فيمايلي:

➢ **طلب خطي للقرض:** يذكر فيه:

- اسم الزبون.
- مهنته أو نشاطه.
- عنوانه.
- مبلغ القرض.
- مكان اقامة المشروع.
- تاريخ كتابة الطلب.
- الهدف من القرض.
- الضمانات الممكن تقديمها.

➢ **الوثائق المحاسبية:**

- ميزانية محاسبية مؤشر عليها من مصلحة الضرائب لثلاث سنوات سابقة.
- جدول حسابات النتائج مؤشر عليه من مصلحة الضرائب لثلاث سنوات سابقة.

- مستخرج من مصلحة الضرائب.
- شهادة الوفاء بمستحقات الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراء.
- شهادة الوفاء بمستحقات الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال و التامين على الكوارث.
- نسخة من السجل التجاري.

➢**الاستعلامات عن العمل:**

بعد تقديم العمل للملف السابق تقوم مصلحة القروض بجمع معلومات إضافية عنه و عن نشاطه، فإذا كان العميل علاقته قديمة بالبنك و قد قام بنفس المعاملات في السابق، فكل المعلومات عن العميل تكون متوفرة لدى البنك و التي يتم إثراؤها عن طريق البيانات الإضافية التي يتم استخلاصها من تحليل حسابه الجاري و معاملاته مع مورديه التي تمر بطبيعة الحال عبر القناة البنكية. أما إذا كانت العلاقة بالعميل جديدة فيتم التوخي في التعامل معه و يتم تجميع المعلومات عن هذا العميل الجديد عن طريق:

- الاتصال بالوكالات البنكية الأخرى.
- الاطلاع على ملف مركزية عوارض الدفع و مركزية المخاطر.
- الاتصال بعملاء البنك المتعاملين معه أو الذين يعرفونه.
- المقابلات الشخصية الخاصة بالزيارات الميدانية و التي يتم من خلالها التعرف على طريقة التسديد و آجال التسديد و كذا أهم الموردين.

2- مرحلة الدراسة المالية:

بعد استلام الملف الذي تطرقنا إليه في الخطوات السابقة، يقوم المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة البنكية بإعادة الميزانيات المالية و حساب بعض المؤشرات التي تساعد في عملية التحليل و هذا عن طريق الاستعانة ببرامج معلوماتي معد لهذا الغرض CANEVAS و الذي تتم الدراسة بالشكل التالي:

➢**التعريف بالعميل و نشاطه:** يتم تناول لمحة تاريخية عن المؤسسة من حيث تاريخ المنشاة الطبيعية القانونية، طبيعة النشاط، تعداد العمال، انتماء المؤسسة إلى المجموعة، تركيبة رأس مالها، أسماء المسيرين و مستوياتهم التأهيلية، سمعة المؤسسة و ملائمتها، كذلك يتم التطرق إلى طبيعة النشاط و خبرة العميل فيه، حصة العميل السوقية، طبيعة المنتج، مدى تنافسيته، و المعدات و التكنولوجيا المستعملة في العملية الإنتاجية.

➢**الدراسة المالية:** يقوم المكلف بالدراسات بإعادة معالجة الميزانيات المحاسبية و استخراج الميزانيات المالية بطريقة آلية و حساب المؤشرات و النسب المالية المتعلقة:

❖ **الهيكل المالي:** و تستعمل في تحليله المؤشرات و النسب التالية:

- رأس مال العامل.
- الحاجة إلى رأس مال العامل.
- نسبة الملائمة و القدرة على الاستدان.
- درجة امتلاك الأصول الصافية.
- درجة تجميد الأصول.

❖ **الخزينة:** و تستعمل في تحليلها النسب التالية:

- تطور رأس مال العامل.
- تطور الحاجة لرأس مال العامل .
- السيولة العامة.
- السيولة المختصرة.

❖ **النشاط:** و يتم حساب النسب الرئيسية التالية من اجل تحليله:

- ➢ المواد الأولية.
- ➢ المنتجات التامة.
- ➢ آجال التسديد للزبائن.
- ➢ آجال التسديد للموردين.

❖ **المردودية:** و تستعمل النسب التالية من اجل تحليلها:

- المردودية المالية.
- المردودية الاقتصادية.
- المردودية التجارية.
- المردودية الخام للنشاط.

3- مخطط الخزينة:

نظرا لأهمية البالغة التي تكتبها هذه الوثيقة في عملية اتخاذ القرار التمويلي لقروض الاستغلال على مستوى الوكالة ارتأينا أن نقوم باستعراضها و تبيان طريقة إعدادها و كيفية قراءتها.

- يتم إعداد مخطط الخزينة للمؤسسة لاثني عشر شهر القادمة على أساس تحديد كل الإيرادات و النفقات المحتملة و التي من خلالها يتم مراقبة التطور الشهري لمستوى الخزينة، هذا التطور يتم حسابه على أساس قيمة الخزينة المسجلة بتاريخ انطلاق مخطط الخزينة.[1]
- يجب أن يتضمن هذا المخطط كل مدخلات و مخرجات الأموال مهما يكن مصدرها و مهما تكن وجهتها[2]، و منه يتم تسجيل كل التدفقات المالية المحتملة للمؤسسة.
- أساسا يتم إعداد مخطط الخزينة من قبل المؤسسة غير أن البنك يقوم بمراجعته لتفادي بعض الأخطاء و المغالطات التي يمكن أن تشوبه كتعظيم الإرادات و تحجيم النفقات، تقديم و تأخير تواريخ دخول و خروج الأموال، إهمال بعض النفقات و الإيرادات.
- في شكله يجب أن يفرق مخطط الخزينة بين العمليات المالية المرتبطة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة عن دونها من العمليات:

❖ **نفقات الاستغلال:** هي تلك المصاريف التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالعملية الإنتاجية للمؤسسة، و تشمل المشتريات بكل الرسوم، المصاريف المناولة، مصاريف المستخدمين، الضرائب و الرسوم و مصاريف أخرى.

❖ **نفقات خارج الاستغلال:** تشمل كل عمليات الأزمة للسير الحسن المؤسسة التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، و تشمل تسديد القروض، الضرائب على المؤسسة، توزيع الأرباح على المشاركين و مصاريف أخرى.

❖ **إيرادات الاستغلال:** هي كل المداخلات الناتجة عن عمليات البيع بكل الرسوم و التي تقوم بها المؤسسة.

[1] S.I.B.F ? Technique Bancaires, cours 1er années D.E.S Technique Bancaires 1999, P40.
[2] O P. Cit, P40.

❖ **إيرادات خارج الاستغلال:** تشمل كل النفقات المالية الداخلة التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، كالقروض الجديدة، تحصيل بعض السلفات المقدمة للشركاء، عملية التخلي عن بعض أصول الاستثمارات...الخ.

من اجل توضيح شكل مخطط الخزينة و كيفية قراءته نصوغ المثال التالي و الذي يحسب فيه الرصيد الشهري للخزينة عن طريق حساب الفروقات ما بين مجاميع الإيرادات و مجاميع النفقات الشهرية مع الأخذ بعين الاعتبار رصيد الخزينة في بداية السنة.[1]

[1] مثال و التعليقات عليه أخذت من المرجع السابق،ص 41-42.

جدول رقم (3–1): جدول يبين مخطط الخزينة. **الوحدة:1000دج**

أشهر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
مصاريف الاستغلال مواد أولية	3500	4000	3000	3500	3000	3500	3500	3500	3500	3100	3000	1500
خدمات	1500	1000	2000	1000	1000	500	500	500	1500	2000	1000	500
أجور	1100	1100	1100	1100	1100	1100	1100	1100	1100	1100	1100	1100
ضرائب و رسوم	1615	1615	1615	1615	1615	1615	1615	1615	1615	1615	1615	1615
مصاريف أخرى	300	250	200	200	280	225	200	200	150	200	300	250
مجموع المصاريف	8015	7965	7915	7415	6995	6940	6915	6915	7865	8015	7015	4501
إيرادات الاستغلال مبيعات	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	6055
مجموع الإيرادات	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	8500	6055
الفرق	485	535	585	1085	1505	1560	1585	1585	635	485	1485	1554
مجموع خزينة أول المدة	485	1020	1605	2690	4195	5755	7340	8925	9560	10045	11530	13084

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: دراسة قروض الاستثمار

عملية تمويل الاستثمار بالنسبة للمؤسسة تعني تمويل الجزء العلوي من الميزانية أو الأصول الثابتة فإذا تعلق الأمر بتمويل من اجل الحصول على آلات و معدات مثلا فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل العقارات فإنها تكون بصدد تمويل طويل الأجل، و تخص هذه العملية التمويلية:

- تمويل الاستثمارات الجديدة.
- تحديث الاستثمارات.
- توسيع الاستثمارات.

1- تكوين ملف القروض:

مهما كان نوع قرض الاستثمار المطلوب من قبل العميل فيجب أن يتضمن ملفه الوثائق التالية:

➢ **طلب قرض الاستثمار:** مبين فيه و بوضوح نوع القرض، قيمته، مدته، موضوعه، الضمانات المقدمة في مقابلة و يجب أن يكون الطلب ممضي من قبل أصحاب أهلية الإمضاء في المؤسسة.

➢ **دراسة تقنية مبينا فيها:** تقديم عام للمشروع

- مكان إنشائه و وصفه.
- وصف المنتجات و الخدمات الرئيسية التي يقدمها.
- ضبط برنامج الإنتاج.
- المخطط الزمني لإنتاج المشروع.
- تحليل السوق.
- الوسائل و الهياكل و البيانات الواجب توفيرها.
- التكنولوجيا المعتمدة في العملية الإنتاجية.
- مناصب العمل التي يوفرها المشروع.
- نسخ من عقود الملكية لأرضية و بناية المشروع و مرافقه.
- التقييم المالي لأرضية المشروع و ممتلكات المؤسسة.
- مذكرة تقديم للمؤسسة و مالكيها و مسيريها.

- **دراسة مالية:** تشمل:

❖هيكلة التمويل.

❖ميزانيات و جداول النتائج لثلاثة سنوات سابقة في حالة أو تحديد الاستثمارات.

❖ميزانيات و جداول النتائج لخمس سنوات بعد دخول المشروع لعملية الاستغلال.

❖مخطط التمويل لمرحلة الانجاز.[1]

❖ نسخة من شهادات الامتياز الممنوحة من قبل الدولة في إطار تشجيع الاستثمار إن وجدت.

❖الوضعية الجبائية و شبه الجبائية.

2- مرحلة الدراسة المالية:

تتم الدراسة المالية انطلاقا من الميزانيات و جداول النتائج الحقيقية و التقديرية بعد أنبنك يتم تسجيلها في نظام CANEVAS في الجانب المخصص لدراسة الاستثمارات و ما يشار إليه هو انه لا تختلف مراحل الدراسة المالية لملف قرض الاستثمار عن مراحل دراسة ملف قرض الاستغلال إلا انه يتم التركيز من قبل المكلف بالدراسة على بعض الجوانب التي تعتبر بمثابة القواعد مثل: اثر استثمار على رقم الأعمال و مردودية المؤسسة المستقبلية.

1. التكلفة الحقيقية لعملية الاستثمار.
2. الطريقة التي ستعتمد في عملية التمويل.
3. تحديد مناصب الميزان التي لها بعد زمني طويل.

و يمكن أن نلخص القواعد الرئيسية المعتمدة في عملية تمويل الاستثمار في بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الأتي:

- **تحديد مدة القرض:** و هنا يعمل البنك على إيجاد توافق ما بين مدة الاستثمار و حياته الإنتاجية و مدة القرض، فلا يجب أن تكون مدة القرض اكبر من المدة الإنتاجية للاستثمار.

[1] مخطط التمويل هو وثيقة متعددة السنوات يتم فيها إحصاء كل احتياجات التمويل طويلة الأجل للمؤسسة و كذا كل مواردها الداخلية و الخارجية و من ثم يحسب الفرق الذي لا يمكن للمؤسسة تغطيته التي من اجله تطلب مساعدة البنك في العملية التمويلية.

- **تحديد قيمة القرض:** عادة ما يحدد البنك مساهمته القصوى في عملية تمويل الاستثمار ب70٪، و تجد هذه النسبة مبررا لها في:
  - العميل الذي تكون له الثقة في مشروعه يكون إسهامه المالي في هذا المشروع معتبرا نسبيا.
  - هذه النسبة تمكن البنك من استرجاع جل حقوقه في حالة تعثر القرض من خلال ضمان المشروع و هامش الأمان الذي تغطيه نسبة 30٪ المتبقية.
  - تقاسم المخاطر بين البنك و عميله.

- **اختيار الضمانات:** بالرغم من أن الضمانات تعتبر إضافية في العملية التمويلية، إلا أن طول مدة القرض و المخاطر المرتبطة به تجعل من غير المعقول القيام بهذه العملية دون تغطيتها بضمانات حقيقية كرهن المنشات و معدات الإنتاج على سبيل المثال مع مراعاة هامش الأمان في هذه الضمانات.
- **التمويل لأجل يساوي من 3 إلى 4 سنوات من قيمة القدرة على التمويل الذاتي:** يتم حساب هذه القيمة بكل سهولة مع مراعاة كل مديونية العميل، و يمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاهتلاكات السنوية و المؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط و الأرباح المحققة سنويا بعد أن نطرح منها الضرائب و الأرباح الموزعة.
- **الإهلاك السنوي للقرض 50 ٪ من القدرة على التمويل الذاتي المقدرة:** و هنا يجب التحقق من عدم استهلاك التمويل الذاتي كليا من اهتلاكات القروض.
- **تحقيق التناسب ما بين الأموال الخاصة و الديون:** إن تغير في الهيكل و قيمة المديونية يجب أن يتبعه تدعيم لقيمة الأموال الخاصة و هذا من اجل المحافظة على التوازن المالي للمؤسسة.
- **تدعيم رأس مال العامل:** يتم تدعيم رأس مال العامل بما يتلائم و البنية المالية الجديدة للمؤسسة. و يتم تدعيمه زيادة في بداية المشروع من اجل التصدي لنفقات تجارية الانطلاق، و تقدر قيمته عادة بشهر واحد من رقم الأعمال.
- **مراجعة قيمة المصارف المالية:** يتم إدخال قيمة مصارف المديونية الجديدة، و المعيار العام هذه النسبة هو ما بين 2 ٪ إلى 3 ٪ من رقم الأعمال خارج الرسوم.

3- مرحلة دراسة المشروع:

إذا كان المسير المالي للمؤسسة يوفر للبنك معلومات كثيرة و ثمينة عن حالة المؤسسة، فإذا هذا التحليل لا يغني عن القيام بنوع أخر من الدراسة و المتمثل في تحليل تقني و اقتصادي للمشروع موضوع التمويل، لأنه و إن كانت الوضعية المالية الراهنة للمؤسسة جيدة، فإذا النتائج المنتظرة من المشروع إذا كانت سلبية و خاصة إذا كان حجم المشروع كبيرا، من الممكن أن تؤدي إلى التأثر على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلا و بشكل يمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.

لهذا يقوم البنك باستكمال الدراسة المالية بدراسة المشروع معتمدا في ذلك على استعمال المؤشرات الرئيسية المتعارف عليها في هذا المجال و هي:

- **فترة استرداد رأس مال المستثمر DRI [1] :** تبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الأولى بواسطة الأرباح المتولدة عن هذا الاستثمار، وجب مفهوم هذه الطريقة، كما كان عدد سنوات الاسترداد قليلا كلما كان ذلك أمرا حسنا.
- **مؤشر المردودية IR [2]:** يقاس بواسطة قسمة متوسط الأرباح المحققة خلال سنوات عمر المشروع على الاستثمار الأولى، وعلى هذا الأساس فهو عبارة عن مقلوب مؤشر فترة الاسترداد.
- **معدل العائد الداخلي TRI [3]:** يمكن تعريفه على انه معدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال سنوات عمر الاستثمار و التكلفة الأولية للاستثمار.

  وبعد إيجاد معدل العائد الداخلي، يقوم البنك بمقارنته مع معدل الفائدة، و يكون القرار الذي يقدم على اتخاذه فيما يخص منح القرض بالقبول عندما يكون معدل العائد الداخلي اكبر من معدل الفائدة.
- **القيمة الحالية الصافية VAN [4]:** يمكن تعريفها بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار و بين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار، يمكن حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية بواسطة معدل الاستحداث الذي يتمثل من وجهة نظر البنك في معدل الفائدة، و يكون الاستثمار مقبولا عندما تكون القيمة الحالية الصافية موجبة.

---

[1] Délai de Récupération de L'investissement.

[2] Indice de Rentabilité.

[3] Tausc de Rendement Interne.

[4] Valeur Actuelle Nette.

المطلب الثاني: السياسة الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

تقوم الإدارة العليا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع سياساتها و قوانينها المرتبطة بعملية الإقراض، وبما أن وكالة المدية هي من إحدى وكالات هذا البنك فلا بد عليها أن تلتزم بما تمليه مكونات هذه السياسة و سنحاول في هذا العنصر التطرق لأهم هذه المكونات:

الفرع الأول: تنويع القروض الممنوحة

تقدم الوكالة عدة أنواع من القروض يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1- قروض الاستغلال:

و هي قروض لا تتجاوز مدتها سنة و تنقسم إلى :

- **القروض بالصندوق:** و تضم بدورها الأنواع التالية:

1. **الخصم التجاري:** يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، و يدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، و يحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.
2. **السحب على المكشوف:** يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 1 إلى 12 شهر.
3. **القروض الموسمية:** تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية، عادة تكون مدتها من3 أشهر إلى 1 سنة.
4. **تسبيقات على الصفقات العمومية:** يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية.

- **قروض بالإمضاءات:** تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء و تتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك لزبونه من اجل الحصول على تمويل من جهة أخرى، و تنقسم قروض الإمضاء إلى:

الكفلات: و يضم هذا النوع من القروض 3 أصناف هي:

- كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة.
- كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق.
- كفالة مناقصة.

الضمانات: و تمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين.

2- قروض الاستثمار:

و هي قروض لتمويل أعلى الميزانية و هي استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل.

- **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين 3 و 5 سنوات، و تتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي، حيث يساوي مبلغ القرض 70 ٪ من قيمة المشروع و يمول عادة تجهيزات الإنتاج و عتاد النقل و عتاد المكتب...الخ.
- **قروض طويلة الأجل:** تتراوح مدتها بين 5 و 15 سنة و قد تمتد أكثر من ذلك و تتجه إلى تمويل النشاطات الفلاحية.

الفرع الثاني: تنويع مجالات النشاط

لم يعد بنك البدر ذلك البنك المتخصص في مجال التمويل الفلاحي فقط بل عمد إلى تنويع مجالات نشاطه فاحتوت سلة خدماته الاقراضية جل قطاعات الأعمال من خدمات كالنقل و الصحة إلى التجارة، البناء، الصناعة...الخ.

الفرع الثالث: تحديد أنواع الزبائن الذين يمكنهم الاستفادة من القروض

يحدد بنك الفلاحة و التنمية الريفية أنواع الزبائن الذين يمكنهم الحصول على نوع محدد من القروض، و كمثال على ذلك يحدد البنك أنواع الزبائن الذين يمكنهم الحصول على قرض من اجل الحصول على مركبة نفعية:

- أصحاب الصناعات الصغيرة.
- تجار بالجملة أو نصف الجملة أو التجزئة.
- حرفيين في صناعة الخبز و أصحاب المطاعم.
- حرفيين في التجارة.
- فنيين أو مركبين لأجهزة التلفزة و الأدوات الكهرومنزلية...الخ.

الفرع الرابع: تحديد شروط الحصول على القرض

يضع بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجموعة من الشروط التي تمكن طالب القرض من الحصول على قرض معين، حيث يجب مراعاة توافر هذه الشروط عند دراسة ملف الزبون، فإذا لم يتوفر احد الشروط يرفض الطلب مباشرة، و كمثال القرض المتعلق بالمركبة النفعية فان البنك يحدد الشروط التالية:

➢ **بالنسبة للتجار و أصحاب الصناعات الصغيرة:**

- الحصول على سجل التجاري.
- النشاط منذ عامين على الأقل بنفس العنوان.
- تقديم عقد الملكية لنشاط المحل التجاري أو عقد إيجار تساوي مدته مدة القرض على الأقل.
- التمتع بمستوى دخل يسمح بتغطية المستحقات المطلوبة للقرض.
- امتلاك رخصة السياقة صنف (ب) منذ أكثر من سنة تكون على قيد الصلاحية أو شهادة توظيف سائق موزع.
- أن يكون حساب الطالب مفتوحا لدى الوكالة.
- كشف الضرائب المصفاة.
- الحصاتان الأخيرتان.

➢ **فيما يخص الحرفيين:**

- الحصول على سجل التجاري.
- تمتع بصفة الحرفي.
- الشغل بمنصب دائم و تشغيل ثلاثة أشخاص على الأقل.
- التمتع بمستوى دخل يسمح بتغطية مستحقات القرض.
- امتلاك حساب مفتوح لدى الوكالة.
- رخصة السياقة منذ أكثر من عام و على قيد الصلاحية.

الفرع الخامس: تحديد شرط التحصيل

هي شروط يضعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية أمام طالب القرض للاطلاع عليها و يجب عليه المعرفة بكافة التزاماته اتجاه الوكالة، كما يقصد بشروط التحصيل كل الشروط الخاصة بمدة القرض و المساهمة الذاتية لطالب القرض، و مدة التسديد و كيفيته، و نسبة الفائدة المطبقة.

- **مدة القرض:** ما بين 3 و 5 سنوات حسب مستوى الدخل.
- **التمويل الذاتي:** تكون المساهمة المالية للطالب تساوي أو تتجاوز 30 ٪ من قيمة المركبة.
- **النسبة المطبقة:** 6.5 ٪ تتغير حسب الشروط البنكية.
- **مدة التسديد:** يسدد القسط كل 3 أشهر.
- **التسديد المسبق:** يمكن الحاصل على القرض أن يسدد مسبقا بعد سنة واحدة من الاقدمية.
- **الضمانات المطلوبة:** رهن المركبة، التأمين على كل الأخطار، التامين على القرض.
- **كيفية التمويل:** شيك بنكي محرر بالاسمي المورد.

الفرع السادس: تبويب القروض المتعثرة

يقوم البنك بتصنيف القروض المتعثرة على طبقات معتمدا في ذلك على معيار زمني في التأخر عن موعد السداد و هو تنظيم أملاه بنك الجزائر، حيث يقوم البنك بتقسيم هذا القرض على أربعة أقسام مرتبة كالأتي:

C.E.R[1] **:** و هي القروض التي لها قسط واحد متأخر عن موعد السداد على أن لا يتعدى هذا التأخير مدة 3 أشهر، بعد اليوم الأخير من 3 أشهر، ينتقل القرض إلى القسم الموالي.

C.E.S[2] **:** و هي القروض التي لها 3 أقساط متأخرة عن موعد السداد على ألا تتعدى مدة التأخير الكلية 9 أشهر بعدها مباشرة ينتقل القرض إلى القسم الموالي، في هذه المرحلة يقوم البنك بإنشاء مؤونة خسارة تساوي 30 ٪ من قيمة القرض كما يستعمل الطرق الودية في إقناع العميل بتسديد التزاماته لدى البنك.

[1] Créance Echue a recouvrir.

[2] Créance en Souddrance.

C.D[1] : و هي القروض التي تكون احتمالات تعثرها جد متقدمة التي تكون بشأنها إجراءات التحصيل قد دخلت أدراج القضاء، في هذه المرحلة يقوم البنك بإنشاء مؤونة خسارة لهذه القروض ب 50 ٪ من قيمة القرض الكلية.

C.C[2] : و هي القروض الميؤوس من استرجاعها و التي يكون بشأنها قد استنفذ البنك كل وسائل التحصيل الودية و القضائية، و لكن دون جدوى فيقوم بتغطيتها بمؤونة خسارة تساوي 100 ٪ من قيمة القرض.

الفرع السابع: إجراءات تحصيل القروض المتعثرة

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالتسامح مع عملائه و ذلك بعدم تطبيق إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة إليه بخصوص القروض المتعثرة و إنما يسعى البنك جاهدا إلى مساعدة العميل على النهوض مجددا و ذلك من خلال إجراءات إعادة الجدولة و إعادة هيكلة القروض المتعثرة، حيث يقضي الإجراء الأول بتمديد اجل الدفع بخصوص رأس مال المقرض إلى فترة لا تتعدى 24 شهرا مع دفع الفوائد المترتبة عليه مسبقا أما الإجراء الثاني فيقضي بتمديد اجل الدفع بالنسبة لرأس مال و الفوائد إلى مدة تفوق 3 سنوات وفق جدول الاهتلاك و شروط جديدة.

الفرع الثامن: مستويات اتخاذ القرار

في حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تندرج سلطة منح القروض من الوكالة إلى المجمع الجهوي إلى مديريات التمويل المركزية بالشكل التالي:

[1] Créance Douteuse.

[2] Créance Compromise.

جدول رقم(3-2) توزيع مستويات منح القروض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الوحدة: مليون دج.

	قرض الاستغلال	قرض الاستثمار
وكالة المدية	800.000≥	4.000.000≥
المجمع الجهوي	800.000< ≥ 3.000.000	4.000.000≥ 6.000.000
المديرية المركزية	3.000.000<	6.000.000<

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ملاحظة: ما يشار إليه في هذا المقام، هو أن السقف للوكالات في مجال الإقراض ليس موحد بينها إنما يتم تحديده بحسب أهمية الوكالة التابعة من أهمية عملائها و قوة نشاطها.

المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة ثلاثية لتسيير مخاطر القروض التي يمكن أن تتعرض لها البنك، يمكن أن نبين هذا في مايلي:[1]

الفرع الأول: سياسة وقائية أو احتياطية

و المتمثلة في دراسة المشروع أي معرفة الجدوى الاقتصادية للمشروع وهذا قبل منح القرض.

الفرع الثاني: متابعة القرض

و تكون بعد منح القرض فيجب على البنك معرف كل المستجدات أو متابعة القرض لتفادي وقوع الخطر.

[1] بنك بدر وكالة المدية.

الفرع الثالث: سياسة علاجية

و تكون بعد منح القرض وبعد حدوث المخطر وهنا يحول الملف إلى دائرة التحصيل و المنازعات. فإما يقوم البنك و إعادة جدولة ديون العميل أو إحالة ملفه للعدالة و استخدام الضمان المقدم بغرض استرجاع الدين و يفتح للعميل حساب في الديون المتعثرة.

كما يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تحديد سعر الفائدة على ما يلي:

- يتحدد سعر الفائدة لدى البنك وفق سعر فائدة مرجعي من طرف البنك المركزي و الذي بدوره يحدد على أساس متغيرات كلية في الاقتصاد حيث:

سعر الفائدة للبنك = السعر المرجعي + الهامش + الرسوم .

كما انه غير ثابت و يتغير وفق المتغيرات الكلية و يبقى ساري المفعول لمدة سنة

- عندما يكون للبنك سياسة فعالة لتسيير مخاطر القروض التي يمنحها، يؤدي هذا إلى تنمية البنك في حد ذاته و عليه يكون هذا البنك فعال في المجتمع و يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثمار

إذن سوف نستعرض في هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتحدث عن أهم الشروط الواجب توافرها و كيفية دراسة القرض و الانتهاء إلى اتفاق بين البنك و الزبون، أما المطلب الثاني فسوف نتطرق إلى نموذج تطبيقي من وكالة بدر لولاية المدية عن قرض استثمار.

المطلب الأول: أهم خطوات تكوين و دراسة ملف قرض استثمار و قبوله من طرف الوكالة

الفرع الأول: تعريف و تكوين قرض استثمار(قرض متوسط المدى)

1- تعريف قرض متوسط المدى:

هو القرض الذي يتحصل عليه المقترض من طرف البنك و تكون مدة سداده لمدة أو آجال 5 سنوات.[1]

2- تكوين قرض استثمار:

- طلب قرض بنكي.
- دراسة الاقتصادية و تنمية للمشروع و يكون عن طريق:
  - -تقديم المشروع.
  - -تقييم المشروع....
- بطاقة فلاحية لصاحب المشروع.
- شهادة جبائية و شبه جبائية.
- فاتورة شكلية"استثمار" "مبنى، سيارة،..."
- شهادة عدم دين من "مؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي".
- الضمانات حيث وجب توفر الشرط التالي:
  - قيمة الضمانات تساوي بالتقريب لقيمة فاتورة الشكلية.
  - أنواع الضمانات "رهن عقاري، رهن منقول".

[1] بنك بدر وكالة المدية.

- مدة القرض 5 سنوات "قد يمنح له مدة تأجيل لمدة 6 أشهر الأولى".
- تحديد نسبة فائدة5,25.
- Accusè De Reception D'un D'ossier

الفرع الثاني: دراسة ملف من طرف البنك

1- بعد تقديم الملف من طرف المقترض يتحصل على إثبات على انه قام بتقديم القرض يدعى شهادة "Accusè De Reception D'un D'ossier" تمنح لمقترض ويحتفظ بها البنك.

- تحتوي هذه الوثيقة على تاريخ تقديم الملف و تاريخ حصوله على رد من طرف البنك.
- تحتوي على مدة دراسة القرض و هي 25 يوم دون حساب الجمعة و السبت.

2- تعرض الملف المتحصل عليه على لجنة دراسة الملفات القروض حيث يتم التطرق إلى كل تفاصيل ملف القرض المقدم و يركز في دراسته على:

تقييم الضمانات المقدمة من طرف المقترض عند خبير مختص لمختلف أنواع الضمانات(عقاري، منقول).
تحديد تكلفة شراء عن المحاسب و تقدم وفق الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(3-3): تكلفة شراء عن المحاسب.

النسبة	المبلغ	البيان
X	X	قيمة القرض لمشروع
X	X	مصاريف التامين

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بعد دراسة القرض و الموافقة عليه من طرف البنك ننتقل إلى الخطوة التالية.

[1] بنك بدر وكالة المدية.

الفرع الثالث: تحديد شروط البنك

البنك بعد موافقته على منح القرض للمقترض بعد دراسة ملفه المقدم يحدد الشروط التالية:

1- البنك يدفع مساهمة 70% من تكلفة المشروع و تبقى المساهمة الشخصية 30% دون تحمل مصاريف التامين.

2- تحديد قيمة القرض الممنوح إلى المقترض.

3- تحديد مدة سداد القرض حسب نوع الاستثمار.

4- تحديد مدة استعمال القرض 6 أشهر إن لم يستعمله يسحب منه.

5- تحديد الضمانات حيث تقسم الضمانات إلى نوعين:

الضمانات الحاضرة:

- حصول على الضمان المراد تقديمه للبنك(عقاري، منقول) مع تقييمه.
- مساهمة شخصية للمقترض.
- التعهد بتجديد التامين المشروع من الأخطار.
- التعهد برهن المشروع المراد القيام به.
- إمضاء سيادة الأمر.
- شهادة جبائية و شبه جبائية لصاحب المشروع.

الضمانات الغير الحاضرة:

❖ رهن المشروع المراد قيام به عند البنك.

الفرع الرابع: اتفاقية القرض

بعد القيام بكل خطوات السابقة تكون هناك اتفاقية بين المقترض و البنك على الشرطين التاليين:

✓ وثائق تامين السيارة.

✓ سماح للبنك بمعاينة المشروع بعد تمويله.

الفرع الخامس: موافقة البنكية

بعد مرور على كل خطوات السابقة يقوم البنك بمنح القرض للمقترض و يتم السداد وفق الجدول التالي يدعى"جدول استهلاك القرض" يحتوي:

- ✓ التاريخ.
- ✓ رأس المال.
- ✓ الفائدة.
- ✓ الضريبة.

"حيث تكون الدفعة و الفائدة ثابتة"، "و حيث تكون مدة الدفع الثلاثية طيلة فترة السداد".

الجدول رقم(3-4): جدول الاستهلاك القرضي.

التاريخ	رأس المال	الفائدة	TAX	TOTAL
ن-1-1 ن-3-1 ن-6-1 ن-9-1	X	X	X	X
ن+1-1-1 ن+1-3-1 ن+1-6-1 ن+1-9-1	X	X	X	X
. . . ن+5	X	X	X	X

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: نموذج تطبيقي عن تنفيذ عملية قرض استثمار لزبون من وكالة بدر BADR المدية

فيما يلي سوف نستعرض مثلا تطبيقيا في وكالة بدر لولاية المدية في السنة الجارية"2021" قام بها احد المقترضين لنفس الولاية مع البنك حيث طلب هذا الشخص X من تقديم ملف طلب قرض من البنك، بغرض حصوله على مبلغ القرض لأجل تدعيم عمله في مجال **البيطرة** تماشيا مع طبيعة ممارسته لعمله كطبيب بيطري " vétérinaire " و إذن طالب قرض استثمار يتمثل مشروعه"عيادة بيطرية" و منه نستعرض أهم الخطوات:[1]

1- الخطوة الأولى: قام بتكوين ملف طلب قرض:

حيث قام بتقديم:

- طلب خطي لقرض بنكي.
- دراسة الاقتصادية أي كم تدر عليه العيادة البيطرية من أرباح أي كم قدم المشروع الذي يريد القيام به و مرافقتها بدراسة تقنية.
- بطاقة الاعتماد البيطري الخاصة بهذا الشخص X.
- شهادة جبائية وشبه جبائية من مصلحة الضرائب انه لا يترتب على هذا الشخص أي ديون.
- فاتورة شكلية للعتاد "ثمنها وتكلفتها" :

1-فاتورة عتاد النشاط البيطري

2-فاتورة عتاد تجهيز المكتب

3-فاتورة الأدوية المخصصة للبيطرية

4-فاتورة التأمينات

2- الخطوة الثانية: إيداع ملف من طرف المقترض:

بعد إيداع الملف من طرف المقترض و تحصله على مدة 25 يوم للرد قام في هذا الوقت البنك بدراسة ملف المداع لدى مصلحتها و ركزت في ذلك على أهم النقاط التالية:

- قيمة مشروع المخصصة العيادة 2.520.609.62

[1] بنك بدر وكالة المدية.

➢تقييم الأرباح المتوقع تحصيلها من المشروع بعد السنة الثالثة

➢حصول على وثيقة من طرف المقترض تبين تكلفة الشراء "Cout D'achat" وثيقة تبين التامين على العتاد وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): جدول يبين تكلفة الشراء من طرف المقترض.

النسبة	مبلغ	
%98.44	2.481.472.43	قيمة العتاد
%1.56	39.136.59	مصاريف التامين
%100	2.520.609.02	المبلغ الإجمالي

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

و بعد دراسة من طرف البنك و توفر كل خطوات القانونية لملف القرض تمنحه القروض وفق الشروط التالية:

- مساهمة البنك يدفع 70% من تكلفة المشروع 1.764.426.32.
- مساهمة الوكالة 29% من 730.976.62
- المساهمة الشخصية 1% من 25.206.09.
- تحديد مدة سداد القرض حسب نوع المشروع فهي 8 سنوات من ضمنها 3 سنوات مؤجلة السداد.
- منحة مدة سحب القرض هي 6 أشهر.

تحديد الضمانات:

❖ ضمانات حاضرة:

- حصول البنك على مساهمته الشخصية.
- منحه مشروعه أو العتاد الممول للبنك أي تعهد برهنها للبنك.
- إمضاء الشخص X.
- شهادة جبائية وشبه جبائية.

3- الخطوة الثالثة: اتفاقية القرض:

- نسخة عن وثيقة إثبات شغل المحل.

- عقد الانتساب لصندوق الضمان (casnos) خلال فترة القرض.

- وثائق تامين العتاد و السيارة.

- معاينة مشروع "عيادة البنك":

*معاينة ميدانية لكل من السيارة و المحل والعتاد

بعد أن تحصل هذا الشخص على موافقة و اتفاق الطرفين على شروط وضع له البنك جدول استهلاك القروض و سوف نستعرض مثالا عن كيفية الدفعات التي قام بها، و قام بدفعها على 5 دفعات :

الجدول رقم(3-6): جدول يبين الدفعات التي يسددها المستفيد للبنك ابتداءا من السنة الثالثة.

تاريخ السداد	رأس المال	الدفعة	الفائدة	الرسم	المبلغ الإجمالي
2025/06/01	1 764 426,32	352 885,26	119 098,78	1 190,99	473 175,03
2026/06/01	1 411 541,06	352 885,26	95 279,02	952,79	449 117,08
2027/06/01	1 058 655,79	352 885,26	71 459,27	714,59	425 059,12
2028/06/01	705 770,53	352 885,26	47 639,51	476,40	401 001,17
2029/06/01	352 885,26	352 885,26	23 819,76	238,20	376 943,22

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم (3–7): يبين فاتورة شراء الأدوية البيطرية

فاتورة الأدوية المخصصة للبيطرة

FACTURER à
ACHETOUR
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

ENVOYER à
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

Message : Mon message à mon client

QTE	DESIGNATION	PRIX UNIT HT	MONTANT HT
10	AMPICILLINE 20% 100 ML	1 101,44	11 014,40
10	HEFROTRIM 100ML	759,23	7 592,30
50	RABIGEN MONO BTE	217,38	10 869,00
50	CANICEN CHPPIL	631,58	31 579,00
6	CANICEN 250 ML	1 289,77	7 738,62
7	BIMEOYIN-RETARD 100ML	2 050,45	14 353,15
2	HIPRACILONA ENRO-S 1L	3 660,45	7 320,90
5	HIPAVIT-AD3E FORT 100ML	2 127,06	10 635,30
5	IVECTIN 1% 200ML	1 550,11	7 750,55
10	HIPAVIT-AD3E FORT 102ML	271,11	2 711,10
5	VITA C 50% 100G	325,19	1 625,95
5	SODIAZOT 1L	1 419,81	7 099,05
7	ACTICOLI 0,5L	1 098,54	7 689,78

	TOTAL HT		127 979,10
	TVA	9%	11 518,12
TOTAL TTC			139 497,22

CONTACT

TEL :,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

FAX : ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

EMAIL : info@facture-excel.com

SITE : www.facture-excel.com

DATE 08/09/2021

FACTURE N 55

COMMANDE 154/152

ECHEANCE 25/09/2021

الجدول رقم (3-8): يبين فاتورة شراء عتاد المكتب

فاتورة عتاد المكتب

FACTURER à
ACHETOUR
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

ENVOYER à
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

Message : Mon message à mon client

QTE	DESIGNATION	PRIX UNIT HT	MONTANT HT
1	**PC PORTABLE HP INTEL 13 RAM 4GB LTO**	**69 300,00**	**69 300,00**
1	**IMPRIMANT CANON LASIR MFP**	**38 000,00**	**38 000,00**
1	**ONDULEUR 650 VA**	**9 500,00**	**9 500,00**
1	**BUREAU 1,60 M AVEC CAISSON MOBILE**	**32 000,00**	**32 000,00**
1	**CHAISE VISITEUR**	**14 000,00**	**14 000,00**
6	**BIBIOTHEQUE 1/2 VITREE 1800*800*400 BLANC**	**3 200,00**	**19 200,00**
1	**ARMOIRE HAUTE 2P 1800*800*400 BLANCH**	**25 000,00**	**25 000,00**
1	**TABLE BASSE BOIS**	**23 000,00**	**23 000,00**
1	**ELIMENT DE 1800*800*400 RANGEMENT**	**11 000,00**	**11 000,00**
1	**HIPAVIT-AD3E FORT 102ML**	**16 000,00**	**16 000,00**
		TOTAL HT	257 000,00
		TVA 19%	48 830,00
	TOTAL TTC		305 830,00

CONTACT
TEL :,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
FAX : ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
EMAIL : info@facture-excel.com
SITE : www.facture-excel.com

DATE	08/09/2021
FACTURE N	55
COMMANDE	154/152
ECHEANCE	25/09/2021

الجدول رقم (3–9): يبين فاتورة نشاط شراء أدوات نشاط البيطرة

فاتورة نشاط البيطرة

FACTURER à
ACHETOUR
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

ENVOYER à
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

Message : Mon message à mon client

QTE	DESIGNATION	PRIX UNIT HT	MONTANT HT
2	tethoscope double pavillon 153-101c	606,53	1 213,06
2	thermometre and flexible starcare	323,53	647,06
2	otoscope smart led 5500	10 260,49	20 520,98
1	ophtalmoscope vision lumiere led spegler	15 448,74	15 448,74
1	lampe diagnostic examen led spengler	16 310,93	16 310,93
1	echographe landwing p09/01 sonde/01 au choix	462 184,87	462 184,87
1	drvan de consultation simple	11 344,16	11 344,16
1	autoclave de dterilisation 23l	278 400,00	278 400,00
2	boite 180*40*inox	3 133,67	6 267,34
1	manche lame bistouri N°4 DE LONG SATRCARE	292,44	292,44
1	MANCHE lame bistouri N°3 SPENGLER France	292,44	292,44
1	MANCHE BISTOURIE N°4DE LONG MARQUE STARCARE	605,04	605,04
6	PINCE KOCHER S/G 18CM	696,80	4 180,80
6	PINCE KOCHER DRT S/G 16CM	696,80	4 180,80
6	CISEAU MAYO DRT 20 CM	840,00	5 040,00
6	CISAUX METZEBAUM DRT 22CM	1 128,20	6 769,20
1	PESE PERSONNE ELECT/MESUREUR GRAS OMRON	8 597,44	5 897,44

TOTAL HT		839 595,30
TVA	19%	159 523,11
TOTAL TTC		999 118,41

CONTACT
TEL :,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
FAX : ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
EMAIL : info@facture-excel.com
SITE : www.facture-excel.com

DATE 08/09/2021
FACTURE N 59
COMMANDE 154/152
ECHEANCE 25/09/2021

الجدول رقم (3–10): يبين فاتورة التأمينات على العتاد والمحل

فاتورة التامين على العتاد والمحل

FACTURER à
ACHETOUR
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

ENVOYER à
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

Message : Mon message à mon client

QTE	DESIGNATION	capital	MONTANT HT
1	batiments dexploitation et/ou de produc	3000000,00	1200,00
1	autres batiments	1000000,00	400,00
1	materiel -INSTRUMENTS ,OUTILAGE	999118,41	399,65
1	mobilier administratife	305830,00	122,33
1	toutes explosison	5304000,00	530,40
1	dégats des eaux sur batiments divers	1000000,00	1000,00
1	dommages aux appareils électriques	2000000,00	5500,00
1	acte de terrorisme ou de sabotage	2650000,00	2120,00
1	acte de vandalismes , émeutes	2650001,00	1987,50
1	action du vent du aux tempétes	5304001,00	1591,20
1	tremblement de terre	5304002,00	15912,00
1	inondation sur batiments divers	5304003,00	1591,20

TOTAL HT	32354,28
timber	40,00
compléments	500,00
taxes	6242,31
TOTAL TTC	39136,59

CONTACT
TEL :,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
FAX : ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
EMAIL : info@facture-excel.com

DATE 08/09/2021
FACTURE N 57
COMMANDE 154/152

إذن وفق لهذه الدراسة فإنها تمر بأهم المراحل القانونية لتنفيذ القرض بين البنك و الزبون و أهم الوثائق المطلوبة و الشروط المفروضة. بهدف تمويل الاستثمار و تنمية المشاريع و مساهمة في تنمية الاقتصادية للبلد ككل.

خلاصة الفصل:

من اجل الإدراك الجيد لما هو نظري في مجال منح القروض قمنا بإسقاط دراستنا النظرية في هذا الفصل على واقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة المدية، و لقد سمح لنا ذلك بالتعرف على أهم أدوات الرقابة على الائتمان المصرفي و المعايير المتبعة و السياسة الائتمانية للبنك محل الدراسة و الوقوف على المراحل التي تتم من خلالها عملية اتخاذ القرار الائتماني و اثر سياسة البنك على حجم و سلامة القروض الممنوحة.

الخاتمة

خاتمة:

مهما كان النظام الاقتصادي السائد، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا الدور يختلف حجمه وأهميته لاختلاف الأهداف التي تسعى إليها هذه المؤسسات لتحقيقها، لذلك تتجه الكثير من الدول ومنها الجزائر، إلى الاهتمام بهذه المؤسسات باعتبارها النموذج الأمثل لمعالجة مشكل البطالة .

عالجنا في الفصل الأول من الدراسة مفاهيم البنوك والمقاولاتية والعلاقة التي تربط بينهما ، وفي الفصل الثاني تعرضنا إلى تعريف القروض البنكية وأنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قطاعات النشاط ونسب التمويل من خلال الاحصائيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، محاولين الاجابة على إشكالية البحث الرئيسية والمتمثلة في مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات قطاع المقاولاتية، ومن خلال محاولتنا الاحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، استطعنا التوصل إلى هذه النتائج التي تثبت أو تنفي فرضيتنا في البحث والتي نوردها في ما يلي:

- ✓ تقدم البنوك التجارية مختلف أنواع القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل قيامها ومزاولة نشاطها، مما يضمن للبنك الحصول على أرباح.
- ✓ تفضل البنوك ربط علاقات تمويلية مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت في مراحل النمو والتوسع، وهذا نتيجة قدرة هذه البنوك على قياس مردوديتها وتقدير خطر اقراضها، وخصوصا تلك المؤسسات التي توطن حساباتها لدى هذه البنوك.
- ✓ تفرض البنوك على المقاولات الناشئة عند منحها للقروض شروط صارمة وضمانات كبيرة تثقل كاهل المؤسسات مما تفقد صاحب المؤسسة روح الحماس.
- ✓ معظم تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية – موجهة لتمويل النشاط الفلاحي.

ومنه كل النتائج المتوصل إليها تثبت صحة الفرضيات.

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ تفعيل دور المؤسسات الحكومية المتخصصة في دعم قطاع المقاولاتية.

- ✓ تنشيط دور حاضنات الأعمال ودعمها وتدريب العاملين عليها من أجل خلق مؤسسات رائدة وقادرة على المنافسة مستقبلا .
- ✓ مساهمة كل مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الاستثمار والعمل الحر.
- ✓ تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المؤسسات قصد تشجيع نشاطها وتقدمها.
- ✓ إنشاء مراكز التنمية للمقاولات بالتعاون مع الجامعات بغرض المشاريع وتقديم مساعدات فعلية وملموسة في الادارة .

آفاق الدراسة :

تعتبر دراسة قطاع المقاولاتية حقلا واسعا وحديثا للبحث فيه لذا اقترحنا هذه الجوانب كي تكون موضوع أبحاث علمية مستقبلا :

- ✓ آليات تفعيل دور المقاولاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- ✓ دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة على المستوى الوطني.
- ✓ تفعيل دور المقاولات في التشغيل والقضاء على البطالة.
- ✓ دور نظام المشاركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة.
2. أقاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية للنشر والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، الإصدار الأول 2009.
3. جمال الدين الحرسي، احمد عبد الله اللحلح، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006.
4. حسين جميل البديري،" البنوك مدخل محاسبي و إداري"، الوزارة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2003.
5. دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .
6. دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007.
7. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3 ،دار وائل للنشر، عمان، 2006
8. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، لبنان، 1997.
9. السيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،2009 .
10. شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
11. ضياء مجيد،"الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، جامعة تيزي وزو الجزائر، الطبعة 2000.
12. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002.
13. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1 ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
14. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.
15. عاطف وليم اندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
16. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر،2002

17. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة علميا وإدارتها، الدار الجامعية .

18. عمران حكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

19. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

20. فريد راغب النجار التمويل المعاصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

21. قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية–دراسة مقارنة– دار الثقافة للنشر، عمان، 2013 .

22. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

23. محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.

24. محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، 2007 .

25. محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود و المصارف، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

26. مصطفى رشيد شيخة، النقود والمصارف والائتمان، ط1 ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 .

27. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 2011.

28. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995.

29. هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة، الأردن، 2000 .

30. يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2012.

المذكرات:

1. نايت ابراهيم محمد، آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية (دراسة وصفية لمجموعة من المنشآت الرياضية الجزائرية)، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة وتسيير رياضي، معهد التربية والرياضية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

2. اعلام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2008/2007

3. بلال تيطراوي، آليات المتبعة من طرف البنوك للوقاية من مخاطر القروض الممنوحة في ظل وسائل الدفع الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012 .

4. الجودي محمد علي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015

5. حداد بختة، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة في المجال الاقتصادي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة،2009-2008

6. زواوي فضيلة، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر) دراسة حالة سونلغاز)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم التسيير ، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة – بومرداس،2008-2009.

7. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

8. شلايف فاطمة الزهراء .مراسلي كريمة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016/7 201

9. شيخ فتيحة، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات المصغرة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016 .

10. صوشي وليد، دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2015 .

11. العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 .

12. عليان نبيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، بعنوان الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة العقيد اكلي محمد أولحاج – البويرة،. 2015/2014

13. عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة،.2011

14. فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2004.

15. قادري محمد نجيب، وسائل الدفع الإلكترونية للبنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015 .

16. قاضي نورة، "تامين مخاطر القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"، علوم التسيير تخصص مالية، 2006-2007.

17. قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015

18. لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

19. لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول ماجستير تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف2 ،-2014 2015

20. نشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ،2011-2012.

21. هالم سليمة، هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، سنة 2016-2017.

الملتقيات:

1. توفيق خذري، عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكل البطالة لخريجي الجامعة مداخلة، المركز الجامعي خنشلة .

2. خبابة عبد الله، مداخلة ضمن ملتقى حول إشكالية الأخذ بنصائح البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

المجلات:

1.خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، محلية ودولية، دار وائل للنشر، عمان، ط1 ،2006 .

المواقع الالكترونية:

1. الفرق بين المقاولة والشركة، تم النشر في :

www.the doctor fox. Html 26/04/2012

2. www. خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية .com
3. S.I.B.F ? Technique Bancaires, cours 1er années D.E.S Technique Bancaires 1999.
4. بنك بدر وكالة المدية.

الملاحق

الملحق رقم01: طلب خطي (تمويل استثمار)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

الإسم : [redacted]
اللقب : [redacted]
العنوان : [redacted] "المدية"
رقم الهاتف : [redacted]

إلى السيد مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- الموضوع : طلب تمويل .

- نحن السيد [redacted] طبيب بيطري متحصل على شهادة الطب البيطري من جامعة سعد دحلب بالبليدة "جوان 20[redacted]" أتقدم إلى سيادتكم بطلبي هذا والمتمثل في التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لفتح عيادة بيطرية خاصة

- وفي الأخير أرجوا قبول الطلب مع كافة الإحترام والتقدير .

الإمضاء .

[redacted]

الملحق رقم 02: فاتورة شراء الأدوات المخصصة للبيطرة

NH VET SARL

NH VET SARL - Cap. Social: 500 000 DA. RC: 16/00104508457 - IF: 001716104508457 - NIS: - AI: 16420202110
C. Bancaire: SGA AGENCE LES SOURCES
N° 02100016113003779716

Facture pro forma n° 2020.0011 du 29/12/2020

Client : Code : 71 Nom : DR [redacted]
Adresse MEDEA

Agrément: [redacted]

Réf.	Désignation	Quantité	PRIX UNIT. HT	TVA	TOTAL HT
312	AMPICILLINE 20% 100ML	10	1 101,44	9	11 014,40
192	HEFROTRIM inj 100ml	10	759,23	9	7 592,30
231	RABIGEN MONO BTE	50	217,38	9	10 869,00
186	CANIGEN CHPPIE	50	631,58	9	31 579,00
158	BIMECTIN 250ml	6	1 265,77	9	7 714,62
119	HIPRACILIN-RETARD 100ML	7	2 050,45	9	14 353,15
146	HIPRALONA ENRO-S 1L	2	3 660,45	9	7 320,90
120	HIPRAVIT-AD3E FORTE 100ML	5	2 127,06	9	10 635,30
193	IVECTIN 1% 200ml	5	1 550,11	9	7 750,55
149	VITA C 50% 100G	10	271,11	9	2 711,10
487	VITA B12 PRO 100 ml 1000uG/ml	5	325,19	9	1 625,95
115	SODIAZOT 1L	5	1 419,81	9	7 099,05
132	ACTICOLI 0.5L	7	1 098,54	9	7 689,78

Total HT	127 955,10
Total TVA	11 515,97
Total TTC	139 471,07

Offre Pro forma arrêtée à la somme de:
Cent trente neuf mille quatre cent soixante et onze Dinars Algériens et sept Centimes

Offre valable 30 jours à dater du [redacted]

SARL NIVET

NH VET SARL [redacted] Alger
Tél: Fax: EMail:

الملحق رقم 03:فاتورة شراء أدوات نشاط البيطرة

SARL EL MORDJANE MEDICAL

SOCIETE COMMERCIAL DE MATERIEL MEDICAL

269 PARC BEN OMAR KOUBA
KOUBA
Tel : 023 78 50 65 Fax : 023 78 50 65

R.C : [redacted]

DOIT :

Nom : [redacted]

Adresse: MEDEA -

Ref. Consultation :

PROFORMA

N° [redacted]

ALGER Le : 21/12/2020

n°	Code_Art	Designation	Unité	Qtité	P.U_HT	Montant HT
1	A02021	STETHOSCOPE DOUBLE PAVILLON 153-101C	1	2	606.53	1213.06
2	A03102	thermometre anal flexible starcare		2	323.53	647.06
3	A02488	OTOSCOPE SMART LED 5500		2	10260.49	20520.98
4	A01924	OPHTALMOSCOPE VISION LUMIERE LED SPENGLER		1	15448.74	15448.74
5	A01884	LAMPE DIAGNOSTIC EXAMEN LED SATR CARE		1	16310.93	16310.93
6	A02817	ECHOGRAPHE LANDWING P09 / 01 SONDE/01 au choix		1	462184.87	462184.87
7	A02976	divan de consultation simple		1	11344.16	11344.16
8	A02776	AUTOCLAVE DE DTERILISATION 23L		1	278400.00	278400.00
9	A00041	BOITE 180*80*40 INOX		2	3133.67	6267.34
10	A00539	MANCHE LAME BISTOURI N° 4 DE LONG SATRCARE		1	292.44	292.44
11	A02089	MANCHE LAME BISTOURI N°3 SPENGLER FRANCE		1	292.44	292.44
12	A02995	MANCHE BISTOURIE N°4 DE LONG MARQUE STARCARE		1	605.04	605.04
13	A02077	PINCE KOCHER S/G 18CM		6	696.80	4180.80
14	A00719	PINCE KOCHER DRT S/G 16CM		6	696.80	4180.80
15	A00533	CISEAU MAYO DRT 20 CM		6	840.00	5040.00
16	A01562	CISEAUX METZEBAUM DRT 22 CM		6	1128.20	6769.20
17	A00819	PESE PERSONNE ELECT/MESUREUR GRAS OMRON		1	5897.44	5897.44

Arreter la presente facture à la somme de :

NEUF CENT QUATRE VINGT DIX NEUF MILLES CENT DIX HUIT D.A , 41 Cts

Montant H.T	839595.30
Montant T.V.A	159523.11
Montant T.T.C	**999118.41**

الملحق رقم 04: فاتورة التأمينات على العتاد والمحل

MEDEA Siege 1 Date [redacted] Heure 08:34

PROFORMAT CONTRAT Incendie Batiments Divers - Risques Simp

Identification du contrat

Client: [redacted]

Police n°:

Date d'effet: 29/12/2020 Date fin de contrat: [redacted]

Tarif: - - -

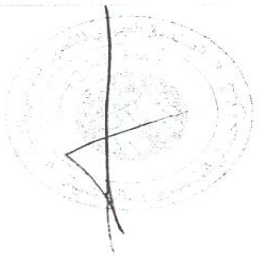
Données Objets à assurer

Secteur d'Activité	Agricole ou Connexe
Zone d'activité	Non Rurale
Taxe Annuelle Auto déjà payée ?	non

Garanties

Garantie		Capital	Prime de base	Réduction	Majoration	Prime nette
08.120-01	Batiments d'exploitation et/ou de produc	3,000,000.00	1,200.00			1,200.00
08.120-05	Autres batiments	1,000,000.00	400.00			400.00
08.120-06	Materiel (Instruments, outillage)	999,118.41	399.65			399.65
08.120-10	Mobilier administratif	305,830.00	122.33			122.33
08.220-01	Toutes explosions	5,304,000.00	530.40			530.40
09.130-02	Dégâts des eaux sur batiments divers	1,000,000.00	1,000.00			1,000.00
09.530-01	Dommages aux appareils électriques du	2,000,000.00	5,500.00			5,500.00
09.710-01	Acte de terrorisme ou de sabotage (A.T.	2,650,000.00	2,120.00			2,120.00
09.710-02	Actes de vandalismes, émeutes ou mou	2,650,000.00	1,987.50			1,987.50
08.311-04	Action du vent dû aux tempêtes, ouragoi	5,304,000.00	1,591.20			1,591.20
08.410-04	Tremblement de terre	5,304,000.00	15,912.00			15,912.00
08.420-17	Inondation sur Batiments Divers	5,304,000.00	1,591.20			1,591.20

Prime nette:	32,354.28	Compléments:	500.00		
Réduction:		Taxes:	6,242.31	Net à payer:	39,136.59
Majoration:		Timbres:	40.00		



الملحق رقم 05: فاتورة عتاد المكتب

SARL DMS INFORMATIQUE Vente et inst

Capital Social : 200 000 DA
06,RUE CHEIKH EL KAMEL H DEY ALGER
Tél : 021/ 77 34 01 -021/77 93 85-021/ 23 37 75/76
Fax : 021/23 49 07
Compte : CPA AGENCE 118 HUSSEIN DEY - Alger -
RIB : 00400118400000442123

RC : 08B0976965
AI : 16178842063
ID Fiscal : [redacted]

Proforma : [redacted]

62 362

Alger, le : 28-12-2020

[redacted]
MEDEA

N°	CODE	DÉSIGNATION	QUANTITÉ	PU HT	RIS.%	MONTANT HT	TVA
1	COM	PC PORTABLE HP INTEL I3 RAM 4GB HDD 1To ECRAN15 6" FREE DOS	1	69 300.00	-	69 300.00	19
2	COM	IMPRIMANTE CANON LASER Monochrome MFP	1	38 000.00	-	38 000.00	19
3	COM	ONDULEUR 650 VA	1	9 500.00	-	9 500.00	19
4	COM	BUREAU 1.60M AVEC CAISSON MOBILE	1	32 000.00	-	32 000.00	19
5	COM	CHAISE OPERATEUR	1	14 000.00	-	14 000.00	19
6	COM	CHAISE VISITEUR	6	3 200.00	-	19 200.00	19
7	BV553	BIBLIOTHEQUE 1/2 VITREE 1800*800*400 BLANC VINGUE	1	25 000.00	-	25 000.00	19
8	BV552	ARMOIRE HAUTE 2P.1800*800*400 BLANCHE VINGUE	1	23 000.00	-	23 000.00	19
9	COM	TABLE BASSE BOIS	1	11 000.00	-	11 000.00	19
10	COM	ELEMENT DE 1800x 800 x 400 RANGEMENT RAYONNAGE BLANC ET WENGUE	1	16 000.00	-	16 000.00	19

NB. UV :15.00

Arretez la présente proforma en TTC à la somme de : TROIS CENT CINQ MILLE HUIT CENT TRENTE DINARS

TOTAL HT	257 000.00
TVA	48 830.00
TIMBRE	0.00
NET A PAYER	**305 830.00**

Commerciale
Radia LAMRI

Page 1/1

الملحق رقم 06: دراسة مالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

Zone :
* Zone 1 : Zone normale
* Zone 2 : Zone à promouvoir

1 1

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	37 052,95	37 052,95
Assurances	39 136,59	39 136,59
Frais Préliminaires	0,00	0,00
Equipements de production	1 304 948,41	1 304 948,41
Equipements locaux	1 304 948,41	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	1 000 000,00	1 000 000,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	139 471,07	139 471,07
Autres 1	0,00	0,00
Autres 2	0,00	0,00
TOTAL	2 520 609,02	2 520 609,02

N°Dossier : [illegible]0010021430
Raison sociale : [illegible]TOUMI TOUFIK
Gérant : [illegible]TOUMI TOUFIK
Activité : 0

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	50 412,18
Numéraires		50 412,18
Nature		0,00
PNR Classique	29%	730 976,62
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Crédit Bancaire	70%	1 764 426,32
TOTAL	101%	2 545 815,11

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	1 764 426,32
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	6,75%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	352 885,26	352 885,26	352 885,26	352 885,26	352 885,26
Reste à rembourser (encours)	1 764 426,32	1 764 426,32	1 764 426,32	1 764 426,32	1 411 541,05	1 058 655,79	705 770,53	352 885,26
ntérêts Bancaires bonifiés	0,00	119 098,78	119 098,78	119 098,78	95 279,02	71 459,27	47 639,51	23 819,76
Cotisation au FG	6 175,49	6 175,49	6 175,49	6 175,49	4 940,39	3 705,30	2 470,20	1 235,10
Cotisation à verser	37 052,95							

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج المؤقت

N°Dossier : [redacted]
Raison sociale [redacted]
Nom et Prénom du Gérant : [redacted]
Activité : [redacted]

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	2 178 000,00	2 395 800,00	2 635 380,00	2 898 918,00	3 188 809,80	3 507 690,78	3 858 459,86	4 244 305,84
Prestations fournies	157 300 000,00	173 030 000,00	190 333 000,00	209 366 300,00	230 302 930,00	253 333 223,00	278 666 545,30	306 533 199,83
Matière et fournitures consom,	120 000,00	126 000,00	132 300,00	138 915,00	145 860,75	153 153,79	160 811,48	168 852,05
Services	325 000,00	338 000,00	351 520,00	365 580,80	380 204,03	395 412,19	411 228,68	427 677,83
Transport	50 000,00	52 000,00	54 080,00	56 243,20	58 492,93	60 832,65	63 265,95	65 796,59
Loyers charges locatives	240 000,00	249 600,00	259 584,00	269 967,36	280 766,05	291 996,70	303 676,56	315 823,63
Entretien et réparation	10 000,00	10 400,00	10 816,00	11 248,64	11 698,59	12 166,53	12 653,19	13 159,32
Autres services	25 000,00	26 000,00	27 040,00	28 121,60	29 246,46	30 416,32	31 632,98	32 898,29
Valeur ajoutée	159 033 000,00	174 961 800,00	192 484 560,00	211 760 722,20	232 965 675,02	256 292 347,80	281 952 965,00	310 180 975,79
Frais de personnel	1 069 200,00	1 090 584,00	1 112 395,68	1 134 643,59	1 157 336,47	1 180 483,19	1 204 092,86	1 228 174,72
Frais divers	45 312,08	41 398,42	37 876,13	34 706,07	30 617,91	26 815,06	23 268,99	19 954,01
Assurances	39 136,59	35 222,93	31 700,64	28 530,57	25 677,52	23 109,77	20 798,79	18 718,91
Autres frais	6 175,49	6 175,49	6 175,49	6 175,49	4 940,39	3 705,30	2 470,20	1 235,10
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	345 732,75	345 732,75	345 732,75	345 732,75	345 732,75	345 732,75	345 732,75	345 732,75
Charges d'exploitation	1 460 244,83	1 477 715,17	1 496 004,56	1 515 082,41	1 533 687,13	1 553 031,00	1 573 094,59	1 593 861,47
RBE	157 572 755,17	173 484 084,83	190 988 555,44	210 245 639,79	231 431 987,89	254 739 316,79	280 379 870,41	308 587 114,32
IFU	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	14 018 993,52	15 429 355,72
R.net d'exploitation	157 572 755,17	173 484 084,83	190 988 555,44	210 245 639,79	231 431 987,89	254 739 316,79	266 360 876,89	293 157 758,61
Cash flow net	157 918 487,92	173 829 817,58	191 334 288,19	210 591 377,54	231 777 720,64	255 085 049,54	266 706 609,64	293 503 491,35
Cash flow cumulés	157 918 487,92	331 748 305,49	523 082 593,68	733 673 966,22	965 451 686,87	1 220 536 736,41	1 487 243 346,05	1 780 746 837,40
Cash flow actualisés	147 587 371,89	151 829 694,80	156 185 773,23	160 659 149,81	165 254 311,53	181 872 114,92	190 158 126,65	209 263 932,97
VAN	1 360 289 866,76							

الملحق رقم 08:جدول الاهتلاكات

N°Dossier :
Raison sociale
Nom et Prénom du Gérant :
Activité :

Bilan Prévisionnels

ACTIF	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	2 381 137,95	1 728 663,75	652 474,21	1 304 948,41	782 969,05	521 979,36	1 304 948,41	913 463,89	391 484,52	1 304 948,41	1 043 958,73	260 989,68
Cotisation fonds de garantie	37 052,95	37 052,95	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Assurances	39 136,59	39 136,59	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais Préliminaires	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements de Production	1 304 948,41	652 474,21	652 474,21	1 304 948,41	782 969,05	521 979,36	1 304 948,41	913 463,89	391 484,52	1 304 948,41	1 043 958,73	260 989,68
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	1 000 000,00	1 000 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			232 972 443,54			294 475 823,83			1 095 674,80			873 284,38
Matieres et Fournit			69 891 733,06			88 342 747,15			328 702,44			261 985,31
4- CREANCES			163 080 710,48			206 133 076,68			766 972,36			611 299,06
la caisse			0,00			0,00			0,00			0,00
Banque			233 624 917,74			294 997 803,19			1 487 159,32			1 134 274,06
Frais de location												
T O T A L												
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			50 412,18			50 412,18			50 412,18			50 412,18
Resultat en Ins. D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS			1 411 541,05			1 058 655,79			705 770,53			352 885,26
Emprunts bancaires			730 976,62			730 976,62			730 976,62			730 976,62
Autres emprunts (ANSEJ)												
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Detention pour compte												
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RÉSULTATS			0,00			0,00			0,00			0,00
T O T A L			231 431 987,89			293 157 758,61			0,00			0,00
			233 624 917,74			294 997 803,19			1 487 159,32			1 134 274,06

Nombre de jour /mois 22 Nombre de mois 11

Exemple : Prévison d'un chiffre d'affaires de 4.500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%

En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

	Nombre Jours/an	CA / Jours	Montant	
Ventes marchandises	242	0	0,00	
Production vendue	242	9000	2 178 000,00	
prestations fournies	242	650000	157 300 000,00	
Chiffre d'affaires			159 478 000,00	

VAN	1 360 289 866,76
RBE 1ER ANNEE	157 572 755,17

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Ventes marchandises	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	2 178 000,00	2 395 800,00	2 635 380,00	2 898 918,00	3 188 809,80	3 507 690,78	3 858 459,86	4 244 305,84
prestations fournies	157 300 000,00	173 030 000,00	190 333 000,00	209 366 300,00	230 302 930,00	253 333 223,00	278 666 545,30	306 533 199,83
Chiffre d'affaires	159 478 000,00	175 425 800,00	192 968 380,00	212 265 218,00	233 491 739,80	256 840 913,78	282 525 005,16	310 777 505,67
Evolution	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	

Marchandises et matières consommées

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matières et Fournitures consom	120 000,00	126 000,00	132 300,00	138 915,00	145 860,75	153 153,79	160 811,48	168 852,05
Evolution	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	

Services :

SERVICES	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Transport	*325 000,00*	*338 000,00*	*351 520,00*	*365 580,80*	*380 204,03*	*395 412,19*	*411 228,68*	*427 677,83*
Loyers et charges locatives	*50 000,00*	*52 000,00*	*54 080,00*	*56 243,20*	*58 492,93*	*60 832,65*	*63 265,95*	*65 796,59*
Entretien et réparation	*240 000,00*	*249 600,00*	*259 584,00*	*269 967,36*	*280 766,05*	*291 996,70*	*303 676,56*	*315 823,63*
Autres services(factures electrici	*10 000,00*	*10 400,00*	*10 816,00*	*11 248,64*	*11 698,59*	*12 166,53*	*12 653,19*	*13 159,32*
Evolution	*25 000,00*	*26 000,00*	*27 040,00*	*28 121,60*	*29 246,46*	*30 416,32*	*31 632,98*	*32 898,29*
	4,00%	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*	*4,00%*

Frais du personnel:

Nombre associés	1	Salaires associés	45000
Nombre employés	3	Salaires employés	35000
	4	3	80000

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Salaires associés	540 000,00	550 800,00	561 816,00	573 052,32	584 513,37	596 203,63	608 127,71	620 290,26
Salaires employés	529 200,00	539 784,00	550 579,68	561 591,27	572 823,10	584 279,56	595 965,15	607 884,46
Evolution annuelle	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*	*2,00%*
Frais du personnel	1 069 200,00	1 090 584,00	1 112 395,68	1 134 643,59	1 157 336,47	1 180 483,19	1 204 092,86	1 228 174,72

Frais divers :

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Assurances	39 136,59	35 222,93	31 700,64	28 530,57	25 677,52	23 109,77	20 798,79	18 718,91
Cotisation Fonds de Garantie	6 175,49	6 175,49	6 175,49	6 175,49	4 940,39	3 705,30	2 470,20	1 235,10
Frais Préliminaires	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	45 312,08	41 398,42	37 876,13	34 706,07	30 617,91	26 815,06	23 268,99	19 954,01